جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

# مذكرة ماستر

الميدان لغة وأدب عربي
الفرع دراسات لغوية
التخصص لسانيات عربية

رقم: ع5

---

إعداد الطالب:
ياسمين قدور

يوم: 18\06\2023

# الدرس الصرفي في أعمال محمد محي الدين عبد الحميد

---

**لجنة المناقشة:**

| | | | |
|---|---|---|---|
| تومي لخضر | أ.مس أ | جامعة محمد خيضر-بسكرة | رئيسا |
| عبد القادر رحيم | أ.د. | جامعة محمد خيضر-بسكرة | مشرفا و مقررا |
| باديس لهويمل | أ.مح أ | جامعة محمد خيضر-بسكرة | مناقشا |

السنة الجامعية : 2022-2023

# مقدمة

علم الصرف علم جليل القدر، و له شأن عظيم، إذ هو المفتاح الذي يفتح الأبواب لكل دارس للغة العربية و يضمن له سلامة لغته و فصاحة لسانه و يجنبه الوقوع في الخطأ، و هو أحد فروع علم اللغة.

و قد نالت الدراسات الصرفية اهتمام العلماء و الباحثين العرب قديمًا و حديثًا لما كان لهذا العلم من أهمية بالغة، إذ يُعَدَّ من العلوم التي تساعد في الحفاظ على اللغة العربية، و ذلك من خلال التأكد من استخدام الصيغ الصحيحة للكلمات، و تهدف دراسة علم الصرف بصفة عامة إلى اكتساب القواعد المتعلقة بتركيب الكلمة و تغيراتها بمختلف أنواعه، و كذلك تطوير مفردات اللغة، و إضفاء معانٍ جديدة للكلمات العربية، و قد كتب كثير من اللغويين في هذا العلم، و انكبوا على دراسته و اجتهدوا فيه، و استمر هذا الاهتمام أيضا في العصر الحديث، حيث قام العلماء بتقديم الدراسات و الأبحاث و الأعمال في هذا المجال، و من أبرزهم: الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، الذي كانت له عديد من الإسهامات في اللغة و الأدب، و قد اخترت القيام ببحث عنه و عن أعماله في شقها المتعلق بعلم الصرف، و جاء هذا البحث بعنوان: الدرس الصرفي في أعمال محمد محي الدين عبد الحميد، و من الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع أذكر: الاستفادة من أعمال الشيخ محمد محي الدين و تسليط الضوء عليها، خاصة كتاب دروس التصريف، فما أحوجنا نحن اليوم كطلبة العلم و طلبة اللغة العربية لمثل هذه الكتب القيمة و المبسطة ذات الجانب التعليمي, و كما هو معلوم فإن الطلبة دائمًا ما

ينفرون من الكتب اللغوية الصعبة و المعقدة، فكانت رغبتي شديدة في تعلم قواعد الصرف بطريقة سهلة بعيدة عن التعقيد.

كذلك معرفة الضبط الصحيح لبنية الكلمة و التغيرات التي تطرأ عليها و الاستفادة من دراسة علم الصرف لضمان لغة سليمة خالية من الأخطاء. و كان لابد من طرح الإشكالية الآتية: أين تجلى الدرس الصرفي في أعمال محمد محي الدين عبد الحميد؟ و كيف تطرق الشيخ لعلم الصرف؟ وما الطريق و الأسلوب الذي انتهجه في عرض و تقديم هذا الدرس؟ و هل كانت له إضافات و اجتهادات صرفية ؟

و للإجابة عن هذه التساؤلات سار البحث وفق الخطة الآتية: مدخل: تحدثت فيه عن مكانة اللغة العربية، و دور المحققين العرب في الحفاظ على التراث اللغوي العربي، كما عرفت فيه بالشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، و فصلان: الفصل الأول: خصصته لعلم الصرف و مبادئه(من مفهومه و نشأته و واضعه... و غيرها).

و الفصل الثاني الموسوم بـ : الدرس الصرفي في أعمال محمد محي الدين عبد الحميد، تطرقت فيه لكتابه دروس التصريف، و تكملة في تصريف الأفعال التي أضافها لكتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، و اختتمت بحثي بأهم النتائج التي توصلت إليها.

و اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي من خلال استقصاء الظواهر و القضايا الصرفية، كما اعتمدت على مصادر و مراجع عديدة أذكر منها: كتاب التصريف الملوكي لابن جني، و الممتع في التصريف لابن عصفور الاشبيلي، و إتحاف الطرف في علم الصرف لياسين حافظ، و النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين لمحمد رجب البيومي و كتاب دروس التصريف و الذي كان مصدرا أساسيًا لهذا البحث.

و كأي عمل لا يخلو من صعوبات، يمكنني القول إن تشعب المباحث في علم الصرف و تعدد القضايا الصرفية شكل صعوبة في الإحاطة و الإلمام بها جميعها.

و في الأخير أشكر المولى عز وجل على كرمه و جود عطائه بأن وفقني لإنجاز هذه المذكرة، ثم أتقدم بجزيل الشكر و العرفان لأستاذي المشرف الدكتور الفاضل(عبد القادر رحيم) على دعمه و توجيهه، ورده الدائم على استفساراتنا و انشغالاتنا، و لم يبخل علينا بأي نصح أو إرشاد، و كان يأمل بأن يرانا متفوقين و متميزين، و الشكر موصول أيضا لكل من مد لي يد العون.

و نتمنى أن نكون قدمنا لهذا البحث حقه من الجهد و التعب، فإن أصبنا فمن الله، و إن أَخْطَأْنَا فمن أنفسنا، و الله ولي التوفيق.

# مدخل مفاهيمي

تُعدُّ اللغة العربية من أجَّلِ و أسمى اللغات الإنسانية و يكفينا شرفًا أنها لغة القرآن الكريم و قد أفنى علماؤنا العرب أعمارهم في خدمتها و الحفاظ عليها فاجتهدوا و قاموا بدراسة كل جوانبها من نحو وصرف وبلاغة و عروض... و غيرها. و قدَّمُوا فيها كتبًا و مؤلفات كثيرة كانت ثمرة جهدهم و التي بدورها أغنت المكتبة العربية و أصبحت الآن مصادر يرجع إليها الباحث ليستقي منها ما يريد.

و إن تحدَّثنا عن خدمة اللغة العربية لا يمكن أن ننسى دور المحققين العرب في الحفاظ على تراثنا اللغوي العربي هذا التراث القيّم الذي نفتخر به دائما، و في هذا الصَّدد يقول عبد السلام هارون: «و ما أجدرنا نحن القَومَة على الثقافة العربية أن ننهض بعبء نشر ذلك التراث و تجليته، ليكون ذلك وفاء لعلمائنا، و وفاء لأنفسنا و أبنائنا»[1]

و تحقيق المخطوطات و الكتب «هو إخراجها و نشرها و تيسيرها للاستفادة منها في الصورة التي وضعها لها مؤلفوها أو أقرب ما تكون إلى ذلك ولا يُدْرَكُ ذلك إلا بعناء و صبر على البحث و التمحيص»[2]

1 عبد السلام محمد هارون، تحقيق النصوص و نشرها، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط7، 1418هـ=1998م، ص6.

2 الصادق بن عبد الرحمان الغرياني، تحقيق نصوص التراث في القديم و الحديث، دار ابن حزم للطباعة و النشر، بيروت- لبنان، ط1، 1427هـ=2006م، ص7.

و التحقيق ليس بالأمر الهيّن إذ يحتاج إلى وقت طويل و جهد كبير فهو فَنٌ و له أصحابه و لهم يرجع الفضل الكبير في نشر النصوص الأدبية و اللغوية بصورة تليق بها و وضعها في المكان الذي تستحقه و تقديمها للباحث الذي يسعى إلى تحصيل المعرفة و أخذها من مصادرها الموثوقة.

كما قال مروان العطية: «و لقد ظنَّ بعض أدعياء العلم، أنَّ تحقيق النصوص و نشرها عمل هيّن سهل، و كان لكثرة الدخلاء على هذا الفنّ أثر في حكمهم هذا، و ما دَرَى هؤلاء أنَّ المحقق الأمين قد يقضي ليلة كاملة في تصحيح كلمة، أو إقامة عبارة، أو تخريج بيت من الشعر، أو البحث عن عَلَمٍ من الأعلام في كتب التراجم و الطبقات»[1]

يُؤَكِّدُ المحقق مروان العطية في قوله هذا أنَّ التحقيق ليس سهلاً، لأنه مسؤولية كبيرة تحتاج للعمل الدَؤُوب و السهر و الصبر و تَحري الدقة في ضبط الكلمات و العبارات.

«و ما دام التحقيق هو الإثبات بالدليل و تصحيح الأخبار، فإنه صفة من صفات العلماء ففي الأدب محققون و في النحو و البلاغة و غير ذلك».[2]

1 جلال الدين السيوطي، سبب وضع علم العربية، تحقيق: مروان العطية، دار الهجرة، دمشق–سوريا، ط1، 1409هـ=1988م، ص11، (مقدمة المحقق).

2 يحي وهيب الجبوري، منهج البحث و تحقيق النصوص، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 1993، ص127–128.

و من بين أولئك الذين كَرَّسُوا حياتهم بأمانة و إخلاص لخدمة اللغة العربية و قدَّموا لمجتمعهم و لطلبتهم عصارة جهدهم و تفكيرهم، أذكر شيخنا الفاضل مُحَمَّد مُحي الدِّين عَبْد الحَمِيد شيخ المحققين كما لَقَّبَهُ كثير من العلماء، فقد اشتهر اسمه و سطع نجمه في مجال التحقيق و كان له وقع كبير في ميدان بحثه و اشتغاله، و لقد اخترت أن يكون موضوع بحثي و ذلك لما قدَّمه من أعمال و إسهامات جليلة و مسيرة حافلة بالعطاء في اللغة و الأدب و الفقه و غيرها من العلوم و هذه نبذة عنه:

«هو العَلاَّمَة النحوي الأديب المحقق محمد محي الدين عبد الحميد ولد سنة 1318هـ=1900م بقرية كفر الحمام بمحافظة الشرقية في مصر، و تلقى تعليمه بمدينة دمياط ثم التحق بالقسم العالي بالأزهر الشريف و حصل على شهادة العالمية النظامية سنة 1925م».[1]

«كان محي الدين نَزَّاعًا للعلم شغوفا به منذ نشأته الأولى إذ تربى في بيت فقه وقضاء، لأن والده الشيخ **عبد الحميد إبراهيم** كان من رجال القضاء و الفِتْيَا و له صلات قوية بزملائه و الصفوة من علماء بيئته فكانوا يجتمعون لديه في منزله، و قد ترعرع

1 محمد محي الدين عبد الحميد، مبادئ دروس العربية، دار نور المكتبات، جدة–المملكة العربية السعودية، ط2، 1421هـ=2001م، ص1، (ترجمة المؤلف).

الطفل الناشئ ليسمع آيات القرآن و أحاديث الرسول صلى الله عليه و سلم و مسائل العلم في نقاش الزائرين، و يلحظ لوالده من الهيبة و المكانة ما دفع به إلى محاكاته».[1]

و كان شيخنا رحمه الله و عفا عنه محبًا للعلم و التعليم و قد شغل عدة مناصب حيث أنَّه دَرَّسَ في الأزهر الشريف و في كلية اللغة العربية كما دَرَّسَ العلوم الإسلامية بالخرطوم فقد كان فقيهًا أيضا.

«و قد تخرج في الأزهر الشريف عام 1925م، و تولى التدريس فيه ثم اختير أستاذًا في كلية اللغة العربية منذ إنشائها ثم وكيلا لها، ثم ندب مفتشا بالأزهر الشريف فأستاذًا لكرسي الشريعة الإسلامية في كلية غردون بالخرطوم و من ثم أستاذًا للفلسفة في كلية أصول الدين، ثم رئيسًا للتفتيش على العلوم العربية و الدينية في الأزهر، ثم عميدًا لكلية اللغة العربية، و كان والده من خيار الشيوخ الأزهريين و تولى قبل وفاته منصب مفتي وزارة الأوقاف و كانت له في الناحية الدينية و الإسلامية آثار عديدة».[2]

1 ابن هشام الأنصاري المصري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة–مصر، د–ط، ص15(ترجمة الشارح المحقق).

2 محمد عبد المنعم خفاجي، علي علي صبح، الأزهر في ألف عام، المكتبة الأزهرية للتراث، ط3، ج4، ص184.

و قد قال عنه **محمود محمد الطناجي** في كتابه مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي:

«و أمَّا الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد فهو صفحة حافلة من تاريخ نشر التراث العربي، قدَّم وحده للمكتبة العربية ما لم تقدمه هيئة علمية مدعومة بالمال و الرجال».[1]

**صورة رقم 01: الشيخ العلامة المحقق محمد محي الدين عبد الحميد (1318هـ=1900م - 1392هـ=1972م).**

1 محمود محمد الطناجي، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي مع محاضرة عن التصحيف و التحريف، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط1، 1405هـ=1984م، ص70.

و كذلك قال عنه أستاذنا العلامة الشيخ **محمد علي النجار** في حفلة استقبال الشيخ محمد محي الدين بمجمع اللغة العربية حين اختير عضوا به:«إنَّه كالنحوي الذي لا يعرف إلاَّ النحو و كالفقيه الذي لا يعرف إلاَّ الفقه و كالمحدث الذي لا يعرف إلاَّ الحديث و كالمتكلم الذي لا يعرف إلاَّ الكلام و آية ذلك ما ألفه و أخرجه من الكتب في هذه الفنون» قال ذلك شيخنا النجار بعد أن قال:«ولقد أتى على الأزهر حين من الدهر و جُلُّ ما يُدَرَّسُ في معاهده من تأليفه و إخراجه».[1]

و على الرغم مما يتطلبه التحقيق من وقت و جهد إلاَّ أنَّ الشيخ محمد محي الدين كان متفانيا في عمله مخلصًا النية لله تعالى في أن تكون الكتب التي حققها و شرحها لخدمة طلبة العلم و خدمة اللغة العربية إذ يقول:«و إنّي منذ عَقَلْتُ أمر الحياة شديد الشغف بالعربية و الحرص على استخراج كنوزها و استنباط أسرارها: أصل النهار بالليل باحثًا منقبًا، و أديم السَهَر و أُطِيلُ اليقظة مراجعًا و معاودًا لاَ يَعْتَرِينِي في ذلك مَلَل و لا يُدْرِكُني ضَجَر ولا تَخْطُر السآمة لي ببال، و أنا أرجو أن يكون منشأ هذا كله محبة

1 محمد رجب البيومي، النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، دار القلم، دمشق-سوريا، ط1، 1415هـ=1995م، ج2، ص125-126.

العرب الذين منهم رسول الله صَلَوَاتُ الله و سلامه عليه فأكون بهذا فزت بخيري الدنيا و الآخرة أن شاء الله».[1]

يؤكد هذا القول شغف الشيخ محمد محي الدين باللغة العربية، و تمسكه الشديد بها و أنه يفتخر بها و قد عَمِلَ بِتَفَانٍ و إخلاص طوال مسيرته العلمية للمحافظة عليها.

«و هو من كبار الشيوخ الأزهريين و أكثرهم إنتاجًا و تأليفًا، و أذيعهم شهرة و ذكرا في العالم الإسلامي و الكتب التي حققها و نشرها و ألفها تزيد اليوم على مائة كتاب و من بينها العديد من الكتب الدراسية في الأزهر الشريف و طائفة من أصول كتب البلاغة و التاريخ و الأدب و النقد».[2]

**و من بين الكتب التي قام بشرحها و تحقيقها نذكر:**

- شرح و تحقيق مقامات أبي الفصل بديع الزمان الهمداني.
- التحفة السنية في شرح المقدمة الأجرومية.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري.
- شرح قطر الندى و بل الصدى لابن هشام الأنصاري.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.

1 قدامة بن جعفر، جواهر الألفاظ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1405هـ=1985م، ص4، (مقدمة المحقق).

2 محمد عبد المنعم خفاجي، علي علي صبح، الأزهر في ألف عام، ص183.

- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي.
- سبيل الفلاح في شرح نور الإيضاح للشَرْنَبُلاَلِي.
- تحقيق كتاب العمدة في محاسن الشعر و آدابه، و نقده لابن رشيق القيرواني.
- تحقيق كتاب جواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر.
- تحقيق كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب للإمام ابن هشام الأنصاري.

و غيرها الكثير من الكتب.

**و من مؤلفاته:**

- دروس التصريف.
- مبادئ دروس العربية.
- رسالة الآداب في علم آداب البحث و المناظرة.
- الدروس الفقهية على مذهب السادة الشافعية.
- النسك، الحج و العمرة و أعمالهما على المذاهب الأربعة.
- أحكام المواريث في الشريعة الإسلامية على مذاهب الأئمة الأربعة.
- دروس في التعليم الديني للأطفال.
- آراء العلماء في حلق و تقصير اللحية.
- كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب.

- كتاب هبة الفَتَّاح بتكملة نور الإيضاح.

يقول الشيخ **محمد محي الدين عبد الحميد** في مقدمة كتابه **آراء العلماء في حلق و تقصير اللِّحية:** «و في الحقيقة لم يكن لي أي جهد في ذلك البحث بل هي آراء و فتاوى لعلمائنا الأجلاء، و ما كنتُ يومًا من الأيام مؤلفًا، لأن التأليف له رجاله و ليس كل من جمع معلومات من هنا و هناك و صاغها في كتاب يسمى مؤلفا و لكن يُسمى مُعِدًا أو باحثًا».[1]

في هذا القول يؤكد محي الدين و يقول بكل تواضع، أنه لم يكن مؤلفًا لأنه يرى أنَّ معظم ما تحدث عنه كان آراء و فتاوى لعلماء العربية السابقين و لكن هذا لا ينفي أبدًا قيمة الجهد الذي قام به خلال مسيرته، فالكتب التي حققها و الشروحات التي قدَّمها أفادت العديد من الدارسين و مازلنا ليومنا هذا نستفيد منها.

«و مهما اختلف الناس في أمر هذا الرجل، و تقدير جهوده في نشر التراث، فلا أظن أنَّ أحدًا يُماري في أنَّ هذا الجيل كلّه، الذي تعلَّم النحو و علَّمه، في شرق الدنيا و غربها، مَدِينٌ للشيخ محي الدين بدين كبير، يجب أداؤه، شكرًا و دعاءً له بالمغفرة و

1 محمد محي الدين عبد الحميد، آراء العلماء في حلق و تقصير اللحية، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت–لبنان، ط1، 2002، ص4.

الرضوان، فقد غبر زمان و أتى زمان، و ليس بين أيدي طلبة العلم من كتب النحو، إلاَّ ما أخرجه الشيخ محرَّرًا مضبوطًا، في أجمل صورة و أبهاها».[1]

كان هذا رأي و قول محمد محمود الطناجي عن الشيخ محمد محي الدين و يرى بأنه قدم العديد من الإسهامات و الأعمال و كتبه التي حققها ساعدت الطلبة على دراسة علم النحو و تلقيه بأحسن صورة في زمن قلت فيه الكتب و المؤلفات المحققة و المنقحة، و أنه من واجبنا أن نتذكره و ندعو له بالرحمة و المغفرة.

«و توفي رحمه الله يوم السبت 25 من ذي القعدة 1392هـ=30ديسمبر 1972م».[2]

رَحِمَ الله شيخنا محمد محي الدين عبد الحميد و جزاه الله عنا خير الجزاء و أسأل الله أن يتقبل منه جهده خالصًا لوجهه الكريم، و أن ينفعنا بعلمه.

1 محمود محمد الطناجي، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، ص75.

2 محمد عبد المنعم خفاجي، علي علي صبح، الأزهر في ألف عام، ص184.

# الفصل الأول:

# علم الصرف

علوم العربية عديدة ومتنوعة منها: علم الأصوات، وعلم النحو، وعلم العروض ... و علم الصرف هو واحد من هذه العلوم التي تخدم اللغة العربية بشكل كبير، فهو أساس اشتقاق الكلمة و به تتطور اللغة و تتجدد و من خلاله تتولد كلمات جديدة مما يضفي على اللغة العربية سمة الحيوية و الاستمرار و علينا أن نتدارسه لنعرف أكثر عما تكتنزه لغتنا الثرية فهي بحر لا ينتهي.

**أولاً: مفهومه:**

**1-تعريف علم الصرف لغة:**

جاء في معجم **مقاييس اللغة** لابن فارس (ت395هـ) في باب (الصاد و الراء و ما يثلثهُما): «(صرف): الصاد و الراء و الفاء معظم بابه يدل على رجع الشيء، من ذلك صرفت القوم صرفًا فانصرفوا، إذا رجعتهم فرجعوا».[1]

و جاء في لسان العرب لابن منظور ت(711هـ) في مادة (ص.ر.ف):

«الصَّرفُ: ردُّ الشيء عن وجهه، صرفه يَصرفُه، صرفًا فانصرفَ، و صَارَفَ نفسه عن الشيء: صرفها عنه، و قوله تعالى: ثم انصرفوا، أي رجعوا عن المكان الذي استُمِعُوا فيه، و قيل: انصرفوا عن العمل بشيء مما سمعوا، صرف الله قلوبهم، أي أضلَّهم الله مجازاةً على فعلهم، و صرفتُ الرجل عني فانصرف، و المنصرف: قد يكون مكانًا و قد

1 ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر العربي، 1979، ج3، ص342.

يكون مصدرًا.. و صرَّفنا الآيات أي بيَّناها، و تصريف الآيات تبيينها، و الصَّرف: أن تَصْرِفَ إنسانا عن وجه يريده إلى مصرف غير ذلك»[1]

و تصريف الآيات: تبيينُها، و في الدراهم و البياعات إنفاقها، و في الكلام: اشتقاق بعضه من بعض، و في الرِّياح: تحويلها من وجه إلى وجه»[2]

و في المصباح المنير: «صرفْتُه: عن وجهه (صرفًا) من باب ضَرَبَ و(صَرَفتُ) الأجير و الصبيَّ خلَّيتُ سبيله و صرفت المال أنفقته و صرفت الذَّهب بالدراهم بعتُه و اسم الفاعل من هذا(صيرفيٌّ) و (صَيْرَفٌ) و(صَرَّافٌ) للمبالغة»[3]

من خلال هذه التعريفات اللغوية يمكننا القول بأن كلمة صرف/تصريف تحمل معنى: التغيير و التحويل من حال إلى حال أو من مكان إلى مكان...

**2-التصريف اصطلاحا:**

عرفه ابن جني ت(392هـ) بقوله: «معنى التَصْريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول - و سنوضح قَوْلَنا (الأصول)- فتَتَصرَّفُ فيهَا بزيَادة حرف أو تحريفٍ بضَرْبٍ

1 ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، دار صادر، بيروت-لبنان، (د-ط)، مجلد 9، ص189.

2 مجد الدين الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق: أنس محمد الشامي و زكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة-مصر، 2008، (د-ط)، ص925.

3 أحمد بن محمد علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة-مصر، ط2، ص338.

من ضُرُوب التَغْيير، فذلك هو التَصَرُّف فيها و التصريف لها، نحو قولك ضَرَبَ فهذا مثال الماضي، فإن أردت المضارع قلت: يضرب أو اسم الفاعل قُلتَ: ضاربٌ أو المفعول قلت: مضروب، أو المصدر قلت: ضربًا، أو فعل ما لم يتمَّ فاعله قلتَ: ضُرِبَ».[1]

ذكر ابن جني هنا بأن التصريف هو التصرف في الكلمة إمَّا بالزيادة أو التحريف حسب ما يريده المتكلم.

و وضح أيضا معنى الأصول في موضوع آخر عند حديثه عن الحروف الأصول و الحروف الزوائد حيث قال:«الأصل عبارة عند أهل الصناعة، عن الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تَصرُّفها.. و قد احتاط التصريفيون في سمة ذلك بأن قابلوا به في التمثيل من الفعل و الموازنة له فاء الفعل و عينه ولامه».[2]

بيَّن ابن جني هنا بأن الحروف الأصول هي الأساس في الكلمة و لابد من وجودها في عملية التصريف و أن علماء الصرف وضعوا لها مثال فاء الفعل و عينه و لامه، أو ما يسمى بالميزان الصرفي و سنذكره لاحقًا.

1 أبو الفتح عثمان ابن جني، التصريف الملوكي، تحقيق: ديزيره سقال، دار الفكر العربي، بيروت-لبنان، ط1، 1419هـ=1998م، ص12-13.

2 المرجع نفسه، ص15.

و في تعريف آخر:«التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب».[1]

يؤكد هذا القول انه من خلال التصريف نعرف أبنية الكلمات و نتعرف أكثر على طريقة كيفية صَوْغ الكلمة و ذلك بإتباع القواعد الصحيحة لعلم الصرف.

أما **ابن حيان الأندلسي** فيرى بأن التصريف:«هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب».[2]

و بذلك نجد أن علماء الصرف اتفقوا و أجمعوا على تعريف واحد للتصريف ألا و هو العلم الذي يمكننا من معرفة صيغ الكلمات و أبنيتها و أحوالها و التغيرات التي تطرأ عليها.

«هذا التحويل و التغيير في بنية الكلمة المفردة، إما لغرض معنوي أو لفظي، فالمعنوي مثل تحويل (العلم) إلى عالم، علاَّم، معلوم، أَعلم، عَلِمَ، عَلَّم.. لتفيد معاني أخر، واللفظي مثل: إعلال الواو و الياء ألفًا في نحو: قال، باع، دعا، رمى.. إذ أصلها

1 رضي الدين الاسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن–محمد الزفزاف–محمد محي الدين عبد الحميد)، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ج1، (د.ط)، 1402هـ=1982م، ص1.

2 ابن حيان الأندلسي، المبدع في التصريف، تحقيق: عبد الحميد السيِّد طلب، مكتبة دار العروبة للنشر و التوزيع، الصفاة–الكويت، ط1، 1402هـ=1982م، ص49.

قبل الإعلال: قَوَلَ، بَيَعَ، دَعَوَ، رَمَيَ.. و مثل ادغام الدالين في شَدَّ، إذ الأصل قبل الإدغام: شدَدَ، فالتغيير الذي أصاب الكلمات السابقة تغيير لفظي لا معنوي».[1]

و لقد تحدَّث الشيخ **محمد محي الدين** في كتابه **دروس التصريف** عن كلمتي الصرف و التصريف إذ قال:«و أما معناهما الاصطلاحي فإنهما يطلقان في لسان علماء العربية على العلم الذي تعرف به كيفية صياغة الابنية العربية و أحوال هذه الأبنية التي ليست اعرابًا ولا بناء، و الابنية جمع بناء و المراد بالبناء هيئة الكلمة التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها و هذه الهيئة عبارة عن عدد حروف الكلمة و ترتيبها و حركاتها المعينة و سكونها».[2]

و ينبغي أن نشير إلى أن اللغويين العرب قد اختلفوا في أمر كلمتي الصرف و التصريف تحملان معنى واحد أم أنَّ لكل واحدة منهما معنى خاص، و هذا ما شرحه **محمد محي الدين** عندما عَرَّفَ الصرف فقال:«فالمتأخرين من علماء العربية يجعلون الصرف و التصريف لفظين مترادفين معناهما واحد و هو ما ذكرناه، فأما المتقدمون منهم فقد كانوا يطلقون كل لفظ منهما على معنى، كانوا يطلقون لفظ الصرف على ذلك المعنى الذي ذكرناه في الأصل و يطلقون لفظ التصريف على أخذك من كلمة ما بناء لم تبنه

1 ياسين الحافظ، إتحاف الطرف في علم الصرف، دار العصماء، دمشق-سوريا، ط1، 1481هـ=1996م، ص8-9.

2 محمد محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د.ط)، 1417هـ=1995م، ص4-5.

العرب منها على وزن ما بنته العرب من غيرها ثم تعمل في البناء الذي أخذته ما يقتضيه قياس كلامهم.. فالتصريف على هذا جزء من الصرف».[1]

و هذا ما نلحظه من تعريف الشيخ **مصطفى الغلاييني** حين قال:«الصرف علم بأصول تعرف بها صيغ الكلمات العربية و أحوالها التي ليست بإعراب ولا بناء».[2]

ثم يواصل حديثه عن علم الصرف فيقول:« و هو علم يبحث عن الكلم من حيث ما يعرض له من تصريف و إعلال و إدغام و إبدال و به نعرف ما يجب أن تكون عليه بنية الكلمة قبل انتظامها في الجملة».[3]

فكأنه يرى بأن التصريف جزءٌ من علم الصرف أو ظاهرة من الظواهر الصرفية.

و من خلال ما ذكرناه يمكننا القول بأن **الصرف و التصريف** مترادفان فكلاهما يبحثان في بنية الكلمة و ما يطرأ عليها من تحويل و تغيير إلاَّ أن تسمية علم الصرف أعم و أشمل، فالصرف هو علم واسع قائم بذاته و له أسس و قواعد.

أما في علم اللغة الحديث فيعرف **كمال بشر** الصرف بقوله: «الصرف في العرف اللغوي الحديث أحد مستويات البحث التي تتعاون فيما بينها للنظر في اللغة و دراستها، و

1 محمد محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص4-5.

2 مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية للطباعة و النشر، صيدا- بيروت، ط3، 1414هـ=1994م، ص8.

3 المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

هذه المستويات على أشهر الآراء أربعة هي: علم الأصوات، علم الصرف، علم النحو، الدراسات المعجمية و الدلالية».[1]

يؤكد **كمال بشر** بأن هذه المستويات مكملة لبعضها، و لكل واحد منها دور لا يقل أهمية عن الآخر، و كما يرى بأن علم الصرف يعتمد على علم الأصوات و في الوقت ذاته يخدم علم النحو، مستويات يمكن أن نقول عنها كلٌ متكامل و هي أعمدة اللغة العربية.

### 3-تعريف الدرس الصرفي:

أمَّا الدرس الصرفي فيمكننا القول إنه فرع من فروع علم اللغة، أو هو فرع من فروع الدرس اللساني و هو مصطلح حديث يتناول كل ما يتعلق بعلم الصرف و قضاياه المتنوعة بطريقة منظمة و دقيقة.

«و كما يُعنى الدرس الصرفي الحديث بتناول البنية التي تمثلها الصيغ و المقاطع و العناصر الصوتية التي تؤدي معانٍ صرفية أو نحوية».[2]

### ثانيًا: نشأته:

1 كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم و الجديد، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة- مصر، 2005، (د.ط)، ص422.

2 فاطمة دحاجي، صفية بن عطة، المستوى الصرفي في الدرس اللساني عند ابن جني، مجلة «نتائج الفكر» الصادرة عن معهد الآداب و اللغات، المركز الجامعي صالحي أحمد النعامة، مجلد6، العدد1، السنة 2022، ص55.

لكل شيء بداية، و لكل علم نشأة، و من المتعارف عليه أن السبب الحقيقي و الجوهري لظهور علم الصرف هو الحفاظ على اللغة العربية عامة و القرآن الكريم خاصة، و ذلك بعد اختلاط العرب و دخول الأعاجم للإسلام و تفشي ظاهرة اللحن، فكانت فصاحة اللسان و سلامة اللغة من أهم الشروط، لذلك يقول **ياسين حافظ** في كتابه الموسوم بـ «إتحاف الطرف في علم الصرف»: «ولم يقتصر هذا الضعف و الفساد على الأساليب و التراكيب اللغوية، بل سرى إل المفردات التي تتكون منها الجمل فخشي أهل البصر و العلم من امتداد هذا الفساد اللغوي و أن يطول العهد به، فيستغلق القرآن الكريم و الحديث الشريف على الإفهام و في ذلك تفريط في صيانة الدين و تضييع للغته».[1]

و لذلك اجتهد العلماء و طافوا الصحراء و البوادي لأخذ اللغة من العرب الأقحاح، ولا يمكن في هذا المقام أن نفصل بين علم الصرف و علم النحو فهما متشابهان يكملان بعضهما، و كان الدافع من نشأتهما دافعا دينيا « فقد نشآ معا في ظروف واحدة باعتبار أنهما كانا ممزوجين معا في كتب النحاة الأوائل، و عليه يمكن القول أن نشأة و ظهور علم الصرف كان متزامنا مع علم النحو».[2]

1 ياسين الحافظ، إتحاف الطرف في علم الصرف، ص7.

2 غنية زغبيب، البدايات الأولى لعلم الصرف، و تداخله مع علم النحو، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، مجلد7، العدد1، جوان 2021، ص27.

و علم الصرف لم يكن منفصلاً عن علم النحو حتى أن القدامى عَدُّهُمَا متلازمين«وكان القدماء من المراحل الباكرة من حياة الدرس اللغوي يربطون الصرف بالنحو لا يفصلون بينهما، بل إنَّهما علم واحد عند بعضهم و الدليل على ذلك أن سيبويه (ت180هـ) إمام النحاة قد جمع بينهما في (الكتاب) و خلط بعض المباحث النحوية بالمسائل الصرفية في كثير من المواضع».[1]

و تجدر الإشارة إلى أن علم الصرف لم ينشأ منذ البداية علمًا مستقلاً و هذا هو حال علوم العربية التي كانت متداخلة و غير منفصلة، هذا الأمر الذي أكدته **خديجة الحديثي** حين قالت:« و بعد أن نشطت حياة التأليف و الحركة العلمية عند العرب اتجهت الدراسات نحو التخصص، فأخذت علوم العربية ينفصل بعضها عن الآخر و يستقل عن غيره، فنشأت الدراسات النحوية الصرفة و الدراسات الصرفية البحتة الخالصة على مر الأيام».[2]

1 محمود سليمان ياقوت، الصرف التعليمي و التطبيق في القرآن الكريم، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط1، 1420هـ=1999م، ص17.

2 خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد- العراق، ط1، 1385هـ=1965م، ص27.

يوضح هذا القول الدور البارز لنشاط التأليف و الحركة العلمية، و الذي مكَّن علوم العربية التي كانت متداخلة من حُصولها على استقلاليتها فأصبح لكل علم من علومها موضوعها الخاص و قضاياه الخاصة.

ثم تواصل حديثها عن نشأة علم الصرف فتقول:«و يمكن أن نقسم تاريخ نشأة الصرف إلى دورين الأول يبدا قبل أن يؤلف سيبويه كتابه و ينتهي بصدور الكتاب، و الثاني يبدأ من سيبويه..». [1]

من خلال ما ذكرناه نستنتج أنَّ علم الصرف نشأ متزامنا مع علم النحو ثم بدأ ينفصل تدريجيا ليستقل بمباحثه الصرفية، و سنتعرف أكثر عن واضع هذا العلم الشريف في العنصر الموالي.

**ثالثًا: واضعه:**

لقد اختلف اللغويون في قضية أول من أرسى قواعد علم الصرف و وضع أسسه و اختلفت الروايات و تباينت الآراء يقول العلامة **طه الراوي** في كتابه **(تاريخ علوم اللغة العربية)**: «أول من فصل الصرف عن النحو و صَيَّره علمًا مستقلاً هو معاذ بن مسلم

1 خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص28.

الهراء المتوفي سنة(187هـ) و يذهب بعضهم إلى أنَّ واضعه أبو عثمان المازني، المتوفي سنة(229هـ)، و الأول هو الصحيح».[1]

ذكر طه الراوي في قوله هذا أنَّ العلماء اختلفوا في هذا الأمر، فمنهم من رأى بأن واضع علم الصرف هو معاذ بن مسلم الهراء، و منهم من قال أبو عثمان المازني و توجد آراء أخرى، و لكن من الواضح أنه يؤيد الرأي الأول و هو معاذ بن مسلم و الذي يؤكد ذلك قوله: و الأول هو الصحيح.

أمَّا **أحمد حسن كحيل** فله رأي آخر إذ قال: «و أمَّا قول بعض العلماء أن معاذ بن مسلم الهراء الكوفي هو أول من وضع التصريف و أنَّ الكوفيين كانوا أسبق من البصريين في ذلك الفن فغير سديد لأن معاذًا توفي سنة (187هـ) بعد سيبويه المتوفي سنة (180هـ) بعد أن خَلَّفَ لنا سيبويه في كتابه تراثًا ضخما من الدراسات النحوية و الصرفية لازالت إلى اليوم مصدرًا لكل دارسٍ و منهل لكل وارد».[2]

يؤكد أحمد حسن كحيل حسب رأيه هنا أنه لا يمكننا أن نقول أنَّ معاذ بن مسلم الهراء هو أول من وضع علم الصرف و ذلك لأن سيبويه توفي قبله و الذي قدمه في **الكتاب** كفيل بأن نَعُده الواضع الأول لعلم الصرف.

---

1 طه الراوي، تاريخ علوم اللغة العربية، مطبعة الرشيد، بغداد– العراق، ط1، 1319هـ=1949م، ص145.

2 أحمد حسن كحيل، التبيان في تصريف الأسماء، دار أصداء المجتمع للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، ط6، 1432هـ=2011م، ص13.

و نجد **محمد عبد الخالق عضيمة** يقول:«و كان لبعض النحويين هوى خاص بعلم الصرف فاشتهروا به، و ذلك كشهرة معاذ بن مسلم الهراء الكوفي في صياغة الأبنية و مسائل التمرين».[1]

و يبدو من هذا القول أن شهرة معاذ بن مسلم الهراء بمسائل التمرين و التصريف في زمانه، جعلته محط أنظار الكثير الذين رأو أنه واضع علم الصرف و أول من ضبط قواعد و أسسه.

و هناك رأي آخر مخالف لهاته الآراء ألا و هو أنَّ عليًا رضي الله عنه هو من وضع علم الصرف و تحدث عنه و ذلك من خلال اكتشافه لأخطاء في بعض أبنية الكلمات، «فقيل إنَّ الإمام عليًّا رضي الله عنه هو أول من فطن إلى الخطأ في بعض أبنية الكلمات و هيئاتها عند بعض المتكلمين، فوضع في البناء بابًا أو بابين هما أساس علم الصرف».[2]

و قولهم أنَّ عليًا رضي الله عنه هو واضع علم الصرف و ذلك لأنه هو من وضع علم النحو أيضا و قد أكد هذا الرأي **عصام نور الدين** حين قال:«فعليٌّ بن أبي طالب

1 محمد عبد الخالق عضيمة، المغني في تصريف الأفعال و يليه كتاب اللباب من تصريف الأفعال، دار الحديث، القاهرة–مصر،ط2، 1420هـ=1999م، ص12.

2 أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، دار الكيان للطباعة و النشر و التوزيع، الرياض– السعودية، (د.ط)، (د.ت)، ص33.

رضي الله عنه إذا أول من تكلم في النحو و الصرف، و وضع التصميم الأول الذي سار عليه النحاة من بعده».[1]

يتبين لنا من خلال هذه الآراء و الأقوال المتعددة التباين و الاختلاف الواضح بين آراء العلماء و اللغويين و هذا يرجع إلى اختلاف الروايات أيضا كما وضحت ذلك خديجة الحديثي حين قالت:«و كل ما ذكرته الروايات أنَّ أول من تكلم في الصرف الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، و ذكرت روايات أخرى أن أول من بحث فيه معاذ بن مسلم الهراء».[2]

أما الشيخ **محمد محي الدين عبد الحميد** فيقول:« و الذي يمكن أن تطمئن النفس إليه أن معاذًا هو أول من أفرد مسائل الصرف بالبحث أو التأليف، و هو الذي بدأ التكلم فيه مستقلاً عن فروع اللغة العربية، و أنه أَكْثَرَ من مسائل التمرين التي كان المتقدمون يسمونها التصريف.. و على هذا المعنى دون ما عداه يصح قولهم: إنَّ واضع هذا العلم هو معاذ الهَرَّاء».[3]

نجد بأن معظم العلماء أقروا بأن معاذ بن مسلم الهراء هو أول من وضع علم الصرف لكن يبقى الجدل قائمًا باعتبار أن سيبويه كان سَبَاقًا حين ألف الكتاب.

---

1 أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص33.

2 خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص28.

3 محمد محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص9.

**رابعًا: ميدانه:**

يهتم علم الصرف بدراسة المفردات العربية و البحث عن كيفية صياغتها كما أنه يدرس الأسماء المتمكنة **(المعربة)** و الأفعال المتصرفة**(غير الجامدة)**.

«و موضوع علم الصرف هو أبنية المفردات العربية من حيث صياغتها لإفادة المعاني المختلفة و ما يعتريها من الأحوال العارضة كالصحة و الإعلال و نحوهما».[1]

هذا القول يُـبَـيِّـنُ أن الموضوع الأساسي لعلم الصرف هو الأبنية المختلف في العربية و كيفية صياغتها، و معرفة ما يطرأ عليها من تحويل و تغيير.

كما قال **عبده الراجحي** في كتابه **(التطبيق الصرفي)**:«و مهما يكن من أمر فإن علماء العرب يحددون ميدان«الصرف» بأنه دراسة لنوعين فقط من الكلمة:أ/ الإسم المتمكن، ب/ الفعل المتصرف، و معنى ذلك أنه لا يدرس الحرف و الإسم المبني و لا الفعل الجامد».[2]

و علم الصرف لا يدرس كل الكلمات و المفردات العربية بحيث توجد كلمات لا تتغير هيئتها، و بما أن التصريف يحمل معنى التغيير فمجاله كل ما يمكنه أن يتغير و يتحول، و قد تحدث العلماء عن هذه الكلمات التي لا تدخل في مجال علم الصرف و من

1 خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص26.

2 عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت– لبنان، (د.ط)، (د.ت)، ص9.

بينهم العالم الفذ **ابن عصفور**(ت669هـ) في كتابه:«الممتع في التصريف»:«اعلم أن التصريف لا يدخل في أربعة أشياء و هي: الأسماء الأعجمية كـ(اسماعيل) و نحوه، لأنها نقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة، و الأصوات كـ (غاقٍ) و نحوه لأنها حكاية ما يصوت به، و ليس لها أصل معلوم، و الحروف و ما شبه بها من الأسماء المتوغلة في البناء نحو«مَنْ» و«مَا».. و قد جاء بعض الكلمات المبنية مشتقا».[1]

فالحروف لأنها جزء من الكلمة و ليس لها معنى مستقل و (ما) و (من) الموصولتين لأنها شبيهة بالحروف التي لا تحمل معنى خاص بها، و يقصد بقوله (جاء بعض هذا مشتقا):«و ذلك مثل (قط) فمع أنه شبيه بالحروف إلا أنه جاء مشتقًا من (قطَطَ) أي قطع لأنه معنى قولك: ما فعلته قط: أي فيما انقطع من عمري، و كذلك: ذا و ذي، و الذي، مما يدخله التصغير».[2]

و قد اختصرها **ابن حيان الأندلسي** في كتابه **المبدع مختصر الممتع**:«ولا يدخل التصريف أعجميا و صوتا و حرفًا و مختلف أصل، و متوغل بناء من الأسماء، و جاء بعض هذا مشتقًا».[3]

---

1 ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوه، دار المعرفة، بيروت–لبنان، ط1، 1407هـ=1987م، ج1، ص35.

2 المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3 إبن حيان الأندلسي، المبدع في التصريف، ص50.

و بما أنَّ الفعل كثير التصرف و التغير، كان هو محل اهتمام علم الصرف كما يقول أحمد حسن كحيل:«و كذا لا يدخل الأفعال الجامدة و لا الأسماء المبنية، إلاَّ نادرًا أو شذوذًا، لأنها شبهت بالحرف، و التصريف أصل في الأفعال لكثرة تغيرها و ظهور الاشتقاق فيها».[1]

إذن فعلم الصرف يعنى بدراسة الأشكال المختلفة للكلمات و تراكيبها و تحويلها من صيغة إلى أخرى داخل الجملة.

**خامسًا: أهميته:**

لعلم الصرف أهمية بالغة و جلّية، و هو لا يقل أهمية عن علم النحو وقد نوَّه كثير من اللغويين إلى ضرورة تدارسه وسبر أغواره، فهو ميزان و ضابط من ضوابط السلامة اللغوية، و على الرغم من دقته و صعوبته إلاَّ أنَّ التفوق فيه مهارة و غاية يسعى إليها كل دارس و كل من يحمل على عاتقه مسؤولية الحفاظ على اللغة العربية الجليلة و دراسة علومها المتنوعة.

و قد جاء في المنصف لابن جني(ت392هـ):«و هذا القبيل من العلم أعني التصريف يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، و بهم إليه أشد فاقة لأنه ميزان العربية

1 أحمد حسن كحيل، التبيان في تصريف الأسماء، ص9.

و به تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها و لا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلاَّ به».[1]

أكَّدَ ابن جني في قوله هذا على ضرورة تعلم الصرف و أن كل دارس للعربية هو في أمسِّ الحاجة إليه، لما له من نفع كبير و ذلك من خلال التمكن من معرفة أسس بناء الكلمة العربية و تحليلها بشكل صحيح.

و كذلك قال عنه **ابن عصفور الإشبيلي**(ت669هـ) في ذكر شرف التصريف:«التصريف أشرف شطري العربية و أغمضها: فالذي يُـبـيِّـنُ شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوي و لغوي إليه أيَّمَا حاجة، لأنه ميزان العربية، ألا ترى أنه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف».[2]

يُـبـيِّـنُ ابن عصفور في قوله هذا أن التصريف علم شريف و غامض، و كل دارس للعربية يحتاج دائما لهذا العلم، لِمَا له من دور كبير لضمان فصاحة اللسان العربي و عصمته من الخطأ و عدم وقوعه في اللحن.

1 أبو الفتح عثمان ابن جني، المنصف شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق: ابراهيم مصطفى، عبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، جزء1، ط1، 1373هـ=1954م، ص2.

2 ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، ص27.

و كذلك قال **حاتم صالح الضامن** عن فائدة علم الصرف:«أنَّ علم الصرف من أجل علوم العربية موضوعا، و أعظمها خَطرًا، و أحقها بأن نُعنى به و نَنْكَب على دراسته و لا ندَّخر وسعًا في التزود منه، لأنه يدخل في الصميم من الألفاظ العربية يجري منها مجرى المعيار و الميزان».[1]

يرى حاتم صالح الضامن أن علم الصرف هو بمثابة المعيار و الضابط و الميزان الذي نميز به بين الصحيح و الخطأ في الكلام العربي.

و كما ذكرنا سابقا أن لعلم الصرف علاقة وثيقة و قوية جدًا بعلوم العربية الأخرى كعلم الأصوات و علم النحو و علم الدلالة و هذا ما أكدته **سميرة حيدا** حين قالت:«صوت إلى جانب صوت يعطينا كلمة إذا وصلنا إلى النقطة و أدَّت الجملة معنى يحسن السكوت عليه نكون بصدد علم النحو، فعلم الصرف إذن هو العلم الوسط بين علم الأصوات و علم النحو».[2]

و عن هذا الأمر الذي نتحدث عنه قال **محمود سليمان ياقوت**:«ارتباط علم الصرف ببعض العلوم اللغوية الأخرى كالنحو و الدلالة أو المعنى و قواعد الإملاء، و يتضح هذا الربط في إعراب بعض الكلمات التي لها استعمال صرفي خاص و في بيان معاني

1 حاتم صالح الضامن، الصرف، مركز جمعية الماجد للثقافة و التراث، كلية الدراسات الإسلامية و العربية، دبي– الإمارات،(د.ط)، (د.ت)، ص15.

2 سميرة حيدا، علم الصرف، لبنات و أسس، جامعة محمد الأول، وجدة– المغرب، ط1، 1436هـ=2015م، ص4.

المفردات و شرح الشواهد، و في دراسة همزتي الوصل و القطع خلال قوانين الصرف و أقيسته».[1]

يوضح هذا القول الارتباط الوثيق بين علوم العربية و العلاقة التكاملية الواضحة بينها، فكل علم من علومها يخدم الآخر بطريقة منظمة فمثلا يقوم علم الصرف بضبط الكلمات و تشكيلها و تحديد قواعدها و خصائصها بناءً على علم الأصوات و القواعد النحوية.

أما **أحمد حسن كحيل** فقال عن أهمية علم الصرف:«و دراسة هذا الفن لا يستغني عنها متكلم بالعربية، ولا كاتب، فلا غِنَى لعالم و لا لأديب عن دراسة وتفهم قضاياه حتى يستقيم لهما اللسان العربي، و تتهيأ لهما أداة البيان سليمة من الخطأ بريئة من اللحن، و تتحقق لديهما القدرة على صياغة مفردات العربية».[2]

من خلال هذا القول نستنتج أن لعلم الصرف فائدة كبيرة، بحيث تساعد دراسته على تفادي الأخطاء اللغوية، و أيضا يُسْهم في فهم المعاني الدقيقة للكلمات و الجمل، و بناء العبارات بطريقة سليمة و مفهومة.

1 محمود سليمان ياقوت، الصرف التعليمي و التطبيق في القرآن الكريم، ص7.

2 أحمد حسن كحيل، التبيان في تصريف الأسماء، ص10.

و أيضا من بين اللغويين الذي تحدثوا عن أهمية علم الصرف و الحاجة إليه **ياسين الحافظ** إذ قال:«و من مظاهر احتياج دارس النحو إلى علم الصرف أنَّ الموقع الإعرابي لبعض الكلمات لا يمكن معرفته إلاَّ إذا عرفنا الصيغ الصرفية للألفاظ، كما في هذه الأمثلة: أخوك كاتب درسه- جارك مفهوم حديثه- خالد نبويٌّ خلقه فالكلمات: درس، حديث، خلق، لا يمكننا معرفة إعرابها إلاَّ إذا عرفنا البنية الصرفية للكلمات: كاتب، مفهوم، نبويٌّ».[1]

و يمكننا القول عن أهمية علم الصرف إنَّه يصون اللغة العربية من الأخطاء اللغوية الشائعة، إذ هو الميزان الذي يُمَـكّـنُـنَا من معرفة الصحيح من الخطأ في بنية الكلمة و تصحيحها، كما يساعدنا على فهم نظام اللغة و تحليل أبنيتها المختلفة و أيضا يُعينُ على التعمق في معاني الألفاظ و تفسيرها، حيث إنَّ علم الصرف يتعلق أيضا بتحليل الكلمات و إيضاح معانيها و صياغتها بشكل صحيح.

**سادسًا: فروعه:**

فروع علم الصرف عديدة، و هي تُعَدُّ بمثابة الحجر الأساس الذي ينبني عليه هذا العلم، و إذا أردنا أن نتعمق أكثر في الدرس الصرفي وجب علينا أن نمر على هذه الفروع، إذ هي اللَّبِنَات الأساسية لفن التصريف و من بينها: الميزان الصرفي، الاشتقاق.

1 ياسين الحافظ، إتحاف الطرف في علم الصرف، ص10.

**1- الميزان الصرفي:**

إنَّ الميزان الصرفي من الأمور الأساسية لدراسة علم الصرف، و قد عرفه الكثير من اللغويين و من بينهم **أمين علي السيد** حين قال:«الميزان الصرفي هو لفظ اتفق علماء الصرف على أخذه من مادة(فعل) و اختاروا هذه المادة كما قالوا لأنها تصدق على أفعال الجوارح و على أفعال القلوب بخلاف غيرها، فالضرب و الفهم مصدران لفعلين، فالضرب فعل من أفعال الجوارح، و الفهم فعل من أفعال القلوب».[1]

ذكر أمين علي السيد في قوله هذا أنَّ من أسرار اختيار مادة (فعل) للميزان هو تناسبها مع كل كلمات العربية و خَصَّ بالذكر أفعال الجوارح و أفعال القلوب، و أنَّ هذا الاختيار تم باتفاق علماء الصرف.

و جاء في كتاب **(الصرف العربي أحكام و معان)** لـ **فاضل صالح السامرائي:**«لما كان أكثر كلمات اللغة العربية ثلاثيًا جعل علماء الصرف أصول الكلمات ثلاثة أحرف قابلوها عند الوزن بالفاء و العين و اللام، فقابلوا أولها بالفاء و سموها فاء الكلمة، و ثانيها بالعين و سموها عين الكلمة، و ثالثها باللام و سموها لام الكلمة».[2]

1 أمين علي السيد، في علم الصرف، دار المعارف، القاهرة-مصر، ط2، 1972، ص7.

2 فاضل صالح السامرائي، الصرف العربي أحكام و معانٍ، دار ابن كثير، دمشق- سوريا، ط1، 1434هـ=2013م، ص11.

وضَّح فاضل السامرائي في قوله أنَّ أغلب كلمات العربية ثلاثية و لذلك اختار العلماء(فعل) بثلاثة أحرف أصول الفاء و العين و اللام، كما بيَّن أن(فعل) تتغير حسب أحرف الموزون و قد تصبح(فَعِلَ) و(فَعْلُ) و(فُعْل) أي حسب حركات الكلمة، و لكي نعرف وزن الكلمة لابد من إرجاعها للماضي لأن ما يهم في الميزان الصرفي هو الجذر الأصلي للكلمة:«و تضبط أحرف الميزان على حسب ضبط أحرف الموزون فوزن شَرِبَ: فَعِلَ، و كَرُمَ: فَعُلَ، و قمر: فَعَل، و مِلْح: فِعْل، و شمس: فَعْل، و قُفْل: فُعْل..». [1]

يؤكد هذا القول على ضرورة مراعاة حركة الموزون للميزان، فالفتحة تقابل الفتحة، و الضمة تقابل الضمة، و الكسرة تقابل الكسرة و هكذا.

يقول **عبده الراجحي** في كتابه **التطبيق الصرفي**:«الميزان الصرفي ميزان وضعه علماء العرب لمعرفة أحوال بنية الكلمة، و هو من أحسن ما عُرِفَ من مقاييس في ضبط اللغات و يسمى(الوزن)، و في الكتب القديمة أحيانا (مثالاً) فالمُثُل هي الأوزان».[2]

يُـبـيِّـنُ **عبده الراجحي** هنا أهمية و قيمة الميزان الصرفي في دراسة أوزان الكلمات و المفردات في اللغة العربية، و يعتبره من أحسن المقاييس و الضوابط الصرفية.

1 فاضل صالح السامرائي، الصرف العربي أحكام و معانٍ، ص11.

2 عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص10.

أمَّا **ابن القَبيصي** فيقول عن كيفية الوزن:«و أمَّا التمثيل و الوزن فهو أن تقابل حروف التركيب بالفاء و العين و اللام فيقال في(ضَرَبَ) إنَّه على مثال(فَعَلَ) أو وزن(فَعَلَ)». [1]

و للميزان الصرفي أهمية كبيرة، إذ يتيح للمتحدثين باللغة العربية التعبير بشكل صحيح و سليم، و يضبط اللغة بدقة، و يُعَدُّ نظامًا محكمًا يمكن استخدامه في اختبار صحة أي كلمة أو مفردة، و معرفة ما إن كانت تتوافق مع قواعد علم الصرف المتعارف عليها أم لا.

و جاء في كتاب **(مختصر الخطيب في علم التصريف)** لعبد **اللطيف الخطيب** عن فائدة الميزان الصرفي:«قال أبو حيان:«فإن قُلتَ: ما فائدة وزن الكلمة بالفعل؟ قُلتُ: فائدته التوصُّل إلى معرفة الزائد من الأصلي على سبيل الاختصار، فإن قولك: وزن(استخراج) استفعال أخْصَر من أن تقول: الألف و السين و التاء و الألف في (استخراج) زوائد»». [2]

1 ابن القبيصي، التتمة في التصريف، تحقيق: محسن بن سالم العميري، مكتبة لسان العرب، مكة–السعودية، ط1، 1414هـ=1993م، ص29.

2 عبد اللطيف محمد الخطيب، مختصر الخطيب في علم التصريف، مكتبة دار العروبة للنشر و التوزيع، الصفاة–الكويت، ط1، 1429هـ=2008م، ص11.

في هذا القول نلحظ فائدة الميزان الصرفي فمن خلاله نكتشف الحروف الأصول من الزوائد، كذلك يحصل ميزة الاختصار و هي من ميزات و سمات اللغة العربية التي تميل إلى التعبير بإيجاز و في الوقت ذاته تؤدي المعنى المطلوب.

**2- الاشتقاق:**

الاشتقاق هو عملية إنشاء كلمات جديدة من الجذور الأصلية، من خلال إضافة حروف و لواحق، و على الرغم من أنَّ اللغة العربية تحتوي على عدد كبير من الكلمات إلا أنها لا يمكنها تغطية كل المفاهيم و الأفكار التي يتم التعبير عنها، لذلك فإن الاشتقاق يُعَدُّ أداة هامة لتوسيع قاموس اللغة العربية و إثرائه بمفردات جديدة، و قد عرفه **عبد القادر مصطفى المغربي** في كتابه **الاشتقاق و التعريب** بقوله:«هو نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى و تركيبا و تغايرهما في الصيغة، أو يقال هو تحويل الأصل الواحد إلى صيغ مختلفة لتفيد ما لم يستفد بذلك الأصل: فمصدر(ضَرْب) يتحول إلى(ضَرَبَ) فيفيد حصول الحدث في الزمن الماضي إلى يَضْرِبُ) فيفيد حصوله في المستقبل و هكذا».[1]

يؤكد هذا القول أن الاشتقاق يُتيح لنا إنتاج كلمات جديدة من خلال تحويل لفظ واحد إلى عدة ألفاظ أخرى و صيغ مختلفة.

1 عبد القادر بن مصطفى المغربي، الاشتقاق و التعريب، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة و النشر، القاهرة- مصر، ط2، 1366هـ=1947م، ص8.

و أيضا عرفه **ياسين الحافظ** بقوله:«الاشتقاق هو أخذ كلمة من أخرى مع تناسب بينهما في المعنى و تغير في اللفظ».[1]

فيشترط في الاشتقاق تناسب معنى الكلمات فلا يمكن أن يحدث الاشتقاق بين كلمتين معناهما مختلف، و هذا الترابط بين الكلمات المشتقة واضح و جليٌّ في اللغة العربية.

و لابد من الإشارة إلى أن الاشتقاق يختلف بين علماء النحو و علماء الصرف و قد وضَّح هذا الأمر أمين علي السيد في قوله:«فالنحويون يقصرون المشتق على ما يدل على ذات و صفة، و هذا ما ينحصر في أربعة من المشتقات هي: اسم الفاعل، اسم المفعول، و الصفة المشبهة، و أفعل التفضيل.. و الصرفيون يجعلونه شاملاً لهذه الأنواع مضاف إليها اسم الزمان و المكان، و اسم الآلة و الأفعال الثلاثة: الماضي و المضارع و الأمر».[2]

من خلال هذا القول نستنتج أن علماء الصرف، أضافوا على المشتقات عند النحويين ثلاثة عناصر و هي: اسم الزمان/المكان و اسم الآلة و الأفعال و بالتالي تصبح سبعة أنواع.

---

1 ياسين الحافظ، إتحاف الطرف في علم الصرف، ص86.

2 أمين علي السيد، في علم الصرف، ص11.

أمَّا عن أقسام الاشتقاق فهي ثلاثة: الاشتقاق الصغير و الاشتقاق الكبير و الاشتقاق الأكبر.

و قد تحدث عنها **أحمد الحملاوي** في قوله:«و ينقسم إلى ثلاثة أقسام: صغير، و هو ما اتحدت الكلمتان فيه حروفًا و ترتيبًا، كعَلِمَ من العِلْم و فَهِمَ من الفهم، و كبير: و هو ما اتحدتا فيه حروفًا لا ترتيبا، كجَبِذَ من الجَذْبِ، و أكبر: و هو ما اتحدتا فيه في أكثر الحروف مع تناسب مع الباقي، كنَعَقَ من النَهْقِ، لتناسب العين و الهاء في المخرج».[1]

يُـبـيِّـنُ هذا القول أقسام الاشتقاق الثلاثة، و بالنسبة للنوع الثالث و الذي يقع في التناسب في المخرج فيمكن القول أنه: الإبدال الصرفي الذي يقع في الأصوات المتقاربة في المخرج.

و تجدر الإشارة إلى أنَّ علم الصرف يهتم بنوع واحد ألا و هو النوع الأول الاشتقاق الصغير:«و أهم الأقسام عند الصرفي هو الصغير».[2]

و جدير بالذكر أنَّ هناك اختلافًا في قضية الأصل في الاشتقاق بين علماء البصرة و علماء الكوفة، منهم من قال أنَّ المصدر هو أصل الاشتقاق و منهم من رأى أن الفعل هو أصل المشتقات و رأي آخر يؤكد أن لكل واحد منهما أصل مستقل.

---

1 أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص79.

2 المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

و يمكن تلخيص هذه الآراء في قول **محمود سليمان ياقوت:**«و ذهب بعض علماء اللغة إلى أن المصدر السمي مصدرًا لأن الفعل يصدر عنه، و هذا الرأي هو المعتمد، و يُنْسَبُ إلى علماء المدرسة البصرية النحوية، و ذهب علماء مدرسة الكوفة النحوية إلى أنَّ الفعل هو أصل الاشتقاق و عنه صدر المصدر و المشتقات، و ذهب أحد النحاة إلى أنَّ المصدر أصل مستقل و الفعل أصل آخر مستقل، و ليس أحدهما مشتقا من الآخر».[1]

هنا تختلف الآراء و تَتبايَن، و لكل مدرسة رأي مخالف للآخر أمَّا الرأي الثالث و الذي ذكره سليمان ياقوت في قوله هذا، بأنه لأحد النحاة فقد يكون هذا النحوي **ابن طلحة** كما جاء في كتاب **أبنية الصرف في كتاب سيبويه** لخديجة الحديثي:«و ذهب ابن طلحة إلى أنَّ المصدر و الفعل كل منهما أصل و ليس أحدهما مشتقًا من الآخر».[2]

ثم تواصل خديجة الحديثي قولها عن قضية الاختلاف هذه:«لقد دفع هذان الرأيان و غيرهما بعض المحدثين إلى التفكير في المنهج الجديد فرأوا أن اعتبار كلمة أو صيغة أصلا مردود.. و وجه القول في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة أنَّ قيام الاشتقاق على مجرد العلاقة بين الكلمات و اشتراكها في شيء معين خير من قيامها على افتراض أصل أو فرع».[3]

---

1 محمود سليمان ياقوت، الصرف التعليمي و التطبيق في القرآن الكريم، ص190.

2 خديجة حديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص254.

3 المرجع نفسه، ص257.

تؤكد خديجة الحديثي في قولها هذا على ضرورة تجاوز الاختلاف في الآراء و التمييز بين الأصل و الفرع أمر مهم، و لكن الأهم في نظرها و نظر عديدًا من المحدثين هو التمعن أكثر في العلاقة بين الكلمات المشتقة و الحفاظ على هذا الترابط القوي الذي يُتِيحه الاشتقاق.

«و ثبات أصول الألفاظ و محافظتها على روابطها الاشتقاقية، يقابل استمرار الشخصية العربية خلال العصور، فالحفاظ على الأصل و اتصال الشخصية و استمرارها صفة يتصف بها العرب كما تتصف بها لغتهم إذ تُمَكِن الخاصية الاشتقاقية من التمييز بين الدخيل الغريب و الأصيل».[1]

و لمَّا كان للاشتقاق من فائدة كبيرة من خلال توليد كلمات جديدة و تكثيف الثروة اللغوية العربية كان من مميزات اللغة العربية أنها لغة اشتقاقية كما قال عبده الراجحي:«تتميز اللغة العربية بأنها لغة اشتقاقية و هذا يعني أن هناك مادة لغوية معينة مثل(ك–ت–ب) يمكن تشكيلها على هيئات مختلفة، كل هيئة منها لها وزن خاص، و لها وظيفة خاصة، كأن نقول مثلا:(كَاتِبٌ)، (مَكْتُوبٌ)، (مَكْتَبٌ)». [2]

إذن في نهاية هذا الفصل يمكننا القول إنَّ علم الصرف هو علم واسع قائم بذاته و له مرجعياته و مبادئه التي يجب على كل دارس للعربية معرفتها و قد تحدثت عنها منها:

1 حافظ محمد أبرار الله، منهجية الاشتقاق في اللغة العربية، مجلة البصيرة، العدد1، ص208.

2 عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص75.

مفهومه و ميدانه... و غيرها و في الفصل الثاني سأتطرق لتجليات هذا العلم أو الدرس الصرفي في أعمال العَالِم و اللغوي و المحقق محمد محي الدين عبد الحميد.

# الفصل الثاني:

# الدرس الصرفي

# في أعمال محمد محي

# الدين عبد الحميد

كما ذكرنا سابقًا أن للشيخ محمد محي الدين كتبًا و مؤلفات عديدة و متنوعة منها ما هو في اللغة و منها ما هو في الفقه و الشريعة، و لقد أفاد بها طلبة العلم في كل الأقطار العربية و تدارسوها و توارثوها جيلاً عن جيل، و ما يهمنا في هذا الموضوع ما خصَّصَهُ الشيخ لعلم الصرف.

و جدير بالذكر أنَّ كتبه كانت تُدَرَّسُ و تُوضع في المقررات الدراسية في كلية اللغة العربية بالأزهر الشريف، و كان لكتابه **دروس التصريف** فائدة كبيرة للطلاب، كما و أضاف الشيخ **تكملة في تصريف الأفعال** بما أغفله صاحب الألفية و جعلها لقراء شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك حين حقق مباحثه، و سنحاول بإذن الله تعالى في هذا الفصل أن نُلِّمَ بأهم و أبرز القضايا الصرفية التي تناولها محمد محي الدين في أعماله.

## أولاً: كتاب دروس التصريف:

### 1- نبذة عن الكتاب:

هو كتاب في علم الصرف تناول فيه محمد محي الدين الدرس الصرفي بأسلوب بسيط، و قد عَمِلَ على الاهتمام بأدَقِّ تفاصيله لكي يخرجه في أجمل صورة و أبهى حلة، و قد بسَّط مباحثه لتكون في متناول فهم الطلبة، كما ضَمَّنه بأسئلة و تمارين لتسهل عليهم استيعاب هذا العلم الدقيق و المعقد نوعًا مَا.

و جاء هذا الكتاب في ثلاثة أقسام كما قال الكاتب:«و قد جَعَلْتُ هذا الكتاب في ثلاثة أقسام، القسم الأول: في المقدمات و تصريف الأفعال، القسم الثاني: في تصريف الأسماء، و القسم الثالث: في المشترك بين الصنفين، و جعلتُ القسم الأول منه مرجعًا هامًا لمنهاج الدراسة في الجامع الأزهر و المعاهد الدينية».[1]

و ما استطعت الحصول عليه هو **القسم الأول** من الكتاب بعنوان:

**في المقدمات و تصريف الأفعال** أمَّا الأقسام الأخرى فغير متوفرة.

و قد جاء القسم الأول في أربعة و عشرين و مئتي صفحة(224) و احتوى على مقدمة المؤلف كما قدم فيه عديدًا من الأمثلة و التدريبات و التطبيقات العامة و بطبيعة الحال فهرس الموضوعات.

و الكتاب **من إصدارات** وزارة الشؤون الإسلامية و الأوقاف و الدعوة و الإرشاد في المملكة العربية السعودية.

**الناشر**: المكتبة العصرية للطباعة و النشر.

**مكان النشر**: صيدا– بيروت.

**سنة النشر**: 1416هـ=1995م.

1 محمد محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص3، (مقدمة المؤلف).

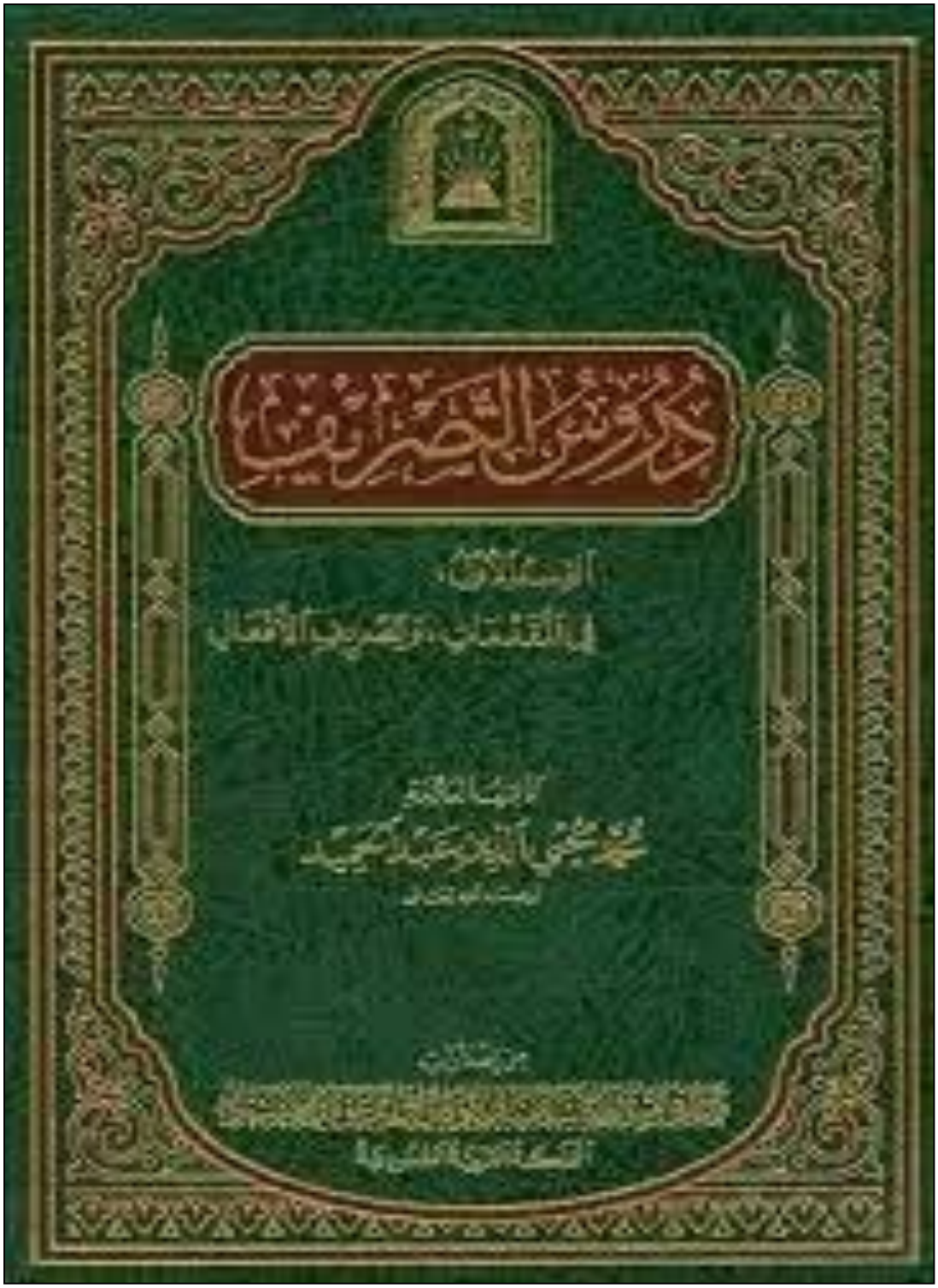


**صورة رقم02: صورة لواجهة كتاب دروس التصريف للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد**

و يُعَدُّ كتاب دروس التصريف من أهم الكتب المتخصصة في قواعد اللغة العربية و التي تُعَدُّ ضرورية لتعلمها و فهمها بشكل جيد، و هو كتاب مفيد و ضروري للطلاب المتعلمين الراغبين في تحسين مستواهم في اللغة، إذ يمثِّل مرجعًا هامًا لهم في فن التصريف.

و ينصح بهذا الكتاب لكل من يرغب في تعلم قواعد التصريف في اللغة العربية بطريقة مبسطة و شاملة.

## 2- منهجه في الكتاب:

اعتمد محمد محي الدين في كتابه دروس التصريف على الأسلوب البسيط المفهوم، البعيد عن التكلف و الذي يتناسب مع مستوى الطلبة، إذ يمكن القول بأنه كتاب تعليمي بامتياز يهدف لتحقيق أكبر قدر من الفهم و الاستيعاب بشكل كبير، و يقدم فيه الكاتب أمثلة للتوضيح أكثر، و التي تساعد على الاستخدام الصحيح للأفعال و الأوزان في الجمل المختلفة و في أزمنة مختلفة بصورة صحيحة.

و قد تناول فيه الكاتب كل قواعد التصريف، كما يقدم العديد من النماذج و التمرينات العملية التي كان لها دور في فهم الدروس بشكل أفضل و تطبيقها دون الخوف من الخطأ، و يميل إلى ذكر المفاهيم و المبادئ الصرفية بشكل مبسط و منظم حتى يتسنى للمتعلمين

التمييز بين كل درس و آخر، كما اعتمد على الشرح المفصل فإن كانت هناك كلمة أو قضية صعبة يشرحها أسفل الصفحة.

يقول محمد محي الدين في مقدمة كتابه:«ثم إنّي رأيتُ أن أعود إلى هذا الكتاب بالتهذيب و الإصلاح، فأضمّ إليه أبحاثا و أحذف منه مالا تدعو إليه الضرورة و أبَسِّط بعض أبحاثه، و أُوجز بعضها الآخر، و ألتزم أن أجعل بعد كل مبحث من مباحثه تطبيقات و أسئلة تكفل لمن يَحْفَلُ بها تقرير قواعد هذا البحث».[1]

و عند قراءتي لهذا الكتاب و تَصَفُّحِ أوراقه لاحظتُ أنَّ الكاتب يعتمد كثيرا على أسلوب المخاطبة و كأنه يخاطبُ هذا القارئ أو المتعلم بصورة رائعة فنجده دائما يقول على سبيل المثال:(و يجوز لك أن تشتق– و يجوز لك أن تقول– و اعلم– و في هذا النوع يلزمك أن– و قد قَدمْنَا لكَ– و ما حكيناه لكَ– يَصِحُّ لكَ أن تتخذها نبراسًا تستضيء به– و نُوَجِهُ نحوها نظركَ– و إذا و جدت– و نريد أن نـبَـيِّـنَ لك...) و غيرها من الكلمات و العبارات التي تُـبَـيِّـنُ مدى تقديره لرسالة التعليم و العملية التعليمية و العلاقة الوثيقة بين المعلم و المتعلم، و مثل هذا الأسلوب يُحَفِزُ الطالب أو المتعلم على التفوق و التعرف أكثر على مختلف المباحث و الدراسات و يزيل من طريقه كل حاجز يَمْنَعه و ينفره من طلب العلم.

## 3- محتوى الكتاب:

1 محمد محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص3، (مقدمة المؤلف).

يتناول الكتاب مواضيع فن التصريف و جاءت عبارة عن عدة دروس و احتوى هذا الكتاب على مقدمة المؤلف و التي كتبها و ذكر فيها معلومات مهمة عن الكتاب ثم بدأ بتقديم المبادئ الأساسية في علم الصرف، لكي يتعرف الدارس في البداية على أساسيات هذا العلم و جعلها في مقدمات و هي خمسة معنونة كالتالي:

- **المقدمة الأولى:** في مبادئ علم الصرف(مفهوم علم الصرف و موضوعه و فائدته و واضعه).
- **المقدمة الثانية:** في الاشتقاق و أنواعه و أقسامه و بيان أصل المشتقات.
- **المقدمة الثالثة:** في النحت و أنواعه.
- **المقدمة الرابعة:** في الميزان الصرفي.
- **المقدمة الخامسة:** في الزيادة و أنواعها.

هذا بالنسبة للمقدمات، أمَّا **الجزء الثاني** فعنونه بـ: **في تصريف الأفعال** و قسمه لستة أبواب يندرج تحت كل باب عدة فصول و هذه الأبواب هي:

- **الباب الأول:** في المجرد و المزيد.
- **الباب الثاني:** في الصحيح و المعتل.
- **الباب الثالث:** في المؤكد و غير المؤكد.
- **الباب الرابع:** في المتعدي و اللازم.

- **الباب الخامس:** في الجامد و المشتق.
- **الباب السادس:** في المبني للمعلوم و المبني للمجهول.

## 4- أبرز القضايا الصرفية الواردة في الكتاب:

لقد بدأ محمد محي الدين عبد الحميد كتابه بالحديث عن المقدمات و سأحاول أن أذكر ما جاء فيها بصورة موجزة، ففي **المقدمة الأولى** و التي هي في **مبادئ علم الصرف** ذكر الكاتب تعريف التصريف لغة و اصطلاحًا، في اللغة يطلق على التحويل و التغيير، أمَّا اصطلاحًا: يطلق على العلم الذي تعرف به كيفية صياغة الأبنية العربية، ثم انتقل إلى موضوع علم الصرف كما ذكر: هو المفردات العربية من حيث البحث عن كيفية صياغتها لإفادة المعاني، و عن فائدة علم الصرف يقول: «و متى دَرَسْتَ علم الصرف أَفَدْتَ عِصْمَةً تَمْنَعُكَ من الخطأ في الكلمات العربية و تَقِيكَ من اللحن في صِيَغِهَا، و تُسَيِّرُ لكَ تلوين الخطاب، و تساعدك على معرفة الأصلي من حروف الكلمات و الزائد».[1]

ثم تطرق إلى ذكر واضع علم الصرف و الذي يرى بأنه معاذ بن مسلم الهراء أحد العلماء في الكوفة و متقدميهم حيث يقول:«و يَصِحُ قولهم إنَّ واضع هذا العلم هو معاذ الهراء».[2]

1 محمد محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص7.

2 المصدر نفسه، ص9.

ثم ننتقل إلى **المقدمة الثانية** و التي خصصها **للاشتقاق و أقسامه** و قد تحدث الكاتب في هذه المقدمة عن الاشتقاق لغة:«أخذ شقَّ الشيء أي نصفه» أو«قعدوا في شق الدار» أي يريدون ناحية منها أمَّا في المعنى الاصطلاحي: فهو أخذ كلمة من أخرى لمناسبة بين الكلمتين في المعنى و لو مجازًا، ثم انتقل إلى أقسام الاشتقاق، و هو على ثلاثة أقسام أو أنواع:

- **فالنوع الأول:** هو ما كان التناسب فيه بين المأخوذ و المأخوذ منه في المعنى و اللفظ و ترتيب الحروف نحو: ذَهَاب، و ذَهَب، و يَذْهَبُ، و هو ذَاهِبٌ، و نحو جُلُوس، جَلَسَ، و يَجْلِسُ و هو جَالِسٌ، و نحو: ضَرْبٌ، و ضَرَبَ، يَضْرِبُ، و هو ضَارِبٌ، و مَضْرُوبٌ، و يسمى هذا النوع الاشتقاق الصغير.
- **و النوع الثاني:** و هو ما كان التناسب فيه بين المأخوذ و المأخوذ منه في المعنى و اللفظ غير ترتيب الحروف، نحو جَذَبَ و جَبَذَ، و حَمِدَ و مَدَحَ، و آن و آنى، و أيِسَ و يَئِسَ، و يسمى هذا النوع الاشتقاق الكبير.
- **و النوع الثالث:** و هو ما كان التناسب فيه بين المأخوذ و المأخوذ منه في المعنى و أكثر الحروف، و كان باقي الحروف من مخرج واحد أو مخرجين متقاربين نحو: ثَلَبَ و ثَلَمَ، و نَعَقَ و نَهَقَ، و هَثَنَ و هَتَلَ، و مَدَحَ و مَدَهَ، و يسمى هذا النوع الاشتقاق الأكبر.

يقول الكاتب:«و بعض العلماء يسمي القسم الأول من الثلاثة(الاشتقاق الأصغر) و يسمي القسم الثاني منها(الاشتقاق الصغير) و يسمي القسم الثالث منها(الاشتقاق الكبير) و هذا اختلاف في التسمية و ليس خلافًا في حقيقة واحد منهما و الغالب في تسميتهم هو ما ذكرناه أولاً».[1]

و قد أشار أيضًا إلى أنه يوجد من العلماء من يسمي النوع الثاني«القَلْب» نتيجة لقلب الحروف و جعل بعضها مكان بعض و لذلك سموه«القلب المكاني» و أيضا من العلماء من يسمي النوع الثالث«الإبدال» و لكن يبقى هذا الأمر اختلاف في التسمية فقط.

و ذكر أيضا أن النوع الأول هو الذي اهتم به علماء الصرف و أن القدامى استغنوا عن النوعين الآخرين و كانوا يرجعون إليهما عند الضرورة فقط. فيقول:«و كان أبو علي الفارسي أكثر العلماء لزومًا لهما، و حدبًا عليهما و استرواحًا إليهما، و استبصارًا بهما، ثم جاء من بعده تلميذه أبو الفتح بن جني فاستكثر من الكلام فيهما و الرجوع إليهما و أُولعَ بهما حتى جاء منهما بالعجب العاجب، و يعتمد جار الله الزمخشري كثيرًا عليهما حتى في تفسيره».[2]

أمَّا **المقدمة الثالثة** فكانت عن **النحت و أنواعه** و أشار محمد محي الدين أنَّ النحت كان موجود في كلام العرب في ثلاثة أنواع:

1 محمد محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص13.

2 المصدر نفسه، ص14.

- **فالنوع الأول:** هو أن تنحت كلمة من كلمتين لكل واحدة منهما معنى مستقل و خاص لكن في النهاية تؤدي معنى مشترك، و مثاله: قول العرب(صِلْدِمٌ) فأصله صَلْد و تعني الصلابة، و صَدْم و تعني الدفع.
- أمَّا **النوع الثاني** و هو أن نأخذ من مركب إضافي و ننحت منه كلمة من أربعة أحرف، و مثاله قول الكاتب:«و أمثلة ذلك قولهم:(تَيْمَلُ) أخذوه من تَيْم الله، و قولهم(عَبْدَرٌ) أخذوه من عبد الدار، و قولهم(عَبْشَمٌ) أخذوه من عبد شمس، و قولهم(عَبْقَسٌ) أخذوه من عبد القيس، و نسبوا إلى هذا الاسم المنحوث فقالوا: هذا رجل تَيْمَلِيٌ، و عَبْدَرِيٌ، وعَبْشَمِيٌ، و عَبْقَسِيٌ».[1]
- أمَّا **النوع الثالث:** فهو أن ننحت كلمة من مركب تام مفيد لاختصاره في هذه الكلمة، و مثال ذلك (الحَيْعَلَة) مأخوذة من قول المؤذن:(حيَّ على الصلاة)(حَيَّ على الفلاح) و قد استدل لها محمد محي الدين بقول الشاعر:

«أَقُولُ لَهَا وَ دَمْعُ العَيْنِ جَارِ  أَلَمْ تحر بك حَيْعَلَةُ المُنَادِي».[2]

و من أمثلته أيضا(البسملة) مأخوذة من (بسم الله الرحمان الرحيم) و أيضا (الهَيْلَلَة) من(لا إله إلاَّ الله) و (الحوقلة) مأخوذة من(لا حول ولا قوة إلاَّ بالله) و كذلك (الدَّمعزة) مأخوذة من (أَدامَ الله عِزَّكَ).

1 محمد محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص26.

2 المرجع نفسه، ص28.

و بالنسبة **للمقدمة الرابعة** فكانت في **الميزان الصرفي** و قد ذكر الكاتب في هذه المقدمة أنَّ علماء التصريف اتَّخذُوا ضابطًا و معيارًا لتصريف الكلمات و سَمَّوْهُ الميزان الصرفي و ألَفُوهُ من ثلاثة أحرف لأن الكلمات الثلاثية أكثر من الكلمات الأخرى، و قد استحسنوا بأن يجعلوه على ثلاثة أحرف ثم يضيفوا إلى ذلك إذا كانت الكلمة رباعية أو خماسية، و وجدوا بأنَّ هذا أفضل من أن يجعلوه خماسيا ثم ينقصوا إذا كانت الكلمة رباعية أو ثلاثية.

و هاته الحروف هي (ف،ع،ل) و سموا الحرف المقابل للفاء(فاء الكلمة) و الحرف المقابل للعين(عين الكلمة) و الحرف المقابل للام(لام الكلمة) أمَّا المقدمة الخامسة و الأخيرة فكانت عن الزيادة و أنواعها و قد عرَّف الزيادة بقوله:«هي أنْ يُضَاف إلى حروف الكلمة الأصلية ما ليس منها مما يسقط في بعض التصاريف لغير علة تصريفية».[1]

و قد قسمها إلى قسمين: **الأول:** حسب الحروف المزيدة، و **الثاني:** حسب الغرض منها، و **القسم الأول** فيه نوعين: فا**لنوع الأول** يكون بتكرار حرف من أصول الكلمة كتكرير العين، أو الفاء، أو اللام، أمَّا **النوع الثاني:** فيكون بزيادة حرف ليس من جنس حروف الكلمة، و هذا النوع يكون في الاسم و الفعل يقول محمد محي الدين:«هذا النوع يقع في الاسم كزيادة الألف في(ضَارَبَ، و قَاسَمَ، و ذَاهَب) و زيادة الواو في (جَوهَر، و كوثر) و الياء في (صَيْرف، و ضَيْغَم) و الميم و الواو في(مضْرُوب، و مَنْصُور) و يقع

1 محمد محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص33.

في الفعل كزيادة الهمزة في (أحسن، و أكْرَم، و أخْبَر) و الألف في (قَاتَل، و ضَارَبَ، و قَاوَمَ)...».[1]

ثم يواصل حديثه عن هذا النوع فيقول:«و لا تقع الزيادة في هذا النوع إلا من احد الحروف العشرة التي يجمعها قولك (سألتمونيها)، أو (اليوم تنساه)، أو (هَوَيْتَ السمان)».[2]

أمَّا **التقسيم الثاني** فحسب الغرض منها و هي خمسة أغراض يمكن تلخيصها في:

- **الغرض الأول:** أن يكون المقصود منها مدُّ الصوت كزيادة الألف في(كتاب، غلام)، و الياء في (صحيفة، سعيد)، و الواو مثلا في(عجوز، عمود)، و يكون ذلك من خلال حروف المد و اللين، فهي التي يمتد بها الصوت.
- **الغرض الثاني:** أن يكون المقصود من الزيادة تعويض حرف حذف من الكلمة مثاله: زيادة همزة الوصل في(ابن) و التي تعوض عن اللام المحذوفة.
- **الغرض الثالث:** أن يكون المقصود من الزيادة كثرة حروف الكلمة مثل: زيادة الألف في(قَبَعْثَرَى): و هو الجمل العظيم.
- **الغرض الرابع:** أن يكون المقصود من الزيادة إفادة معنى لم يكن موجود في الكلمة مثلا كإفادة الفاعل في قولنا(ضَارِب، و قَائم) أو إفادة المفعول في(مَضْرُوب، و مُكْرَم).

1 محمد محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص35.

2 المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

- أمَّا **الغرض الخامس:** فهو زيادة لأجل إلحاق بناء ببناء كما يقول الكاتب:«نحو(شَمْلَلَ، و جَلْبَبَ)، فإن اللام الثانية زيدت في الكلمتين لغرض إلحاق هذين الفعلين بنحو:(دَحْرَجَ، سَرْهَفَ) مما لامه الثانية أصل حتى يصير الملحق موازنًا للملحق به في حركاته و سكناته، و عدد حروفه، فيتصرف تصرفه».[1]

هذا بالنسبة للمقدمات، ننتقل الآن إلى **الجزء الثاني** و الذي عنونه بـ: **في تصريف الأفعال**، و قد قسمه كما قلنا سابقًا لستة أبواب، نبدأ **بالباب الأول: تقسيم الفعل إلى مجرد و مزيد**، و قد خصص له فصلين: الفصل الأول: في الماضي منهما، و الفصل الثاني: في المضارع.

في **الماضي من المجرد و المزيد:** أشار الكاتب إلى أن الفعل ينقسم إلى مجرد و مزيد، و **المجرد** هو ما كانت حروفه كلها أصلية لا تسقط في أحد التصاريف، إلا لعلة تصريفية، أمَّا **المزيد** فهو ما زيد على حروفه الأصلية حرف أو حرفان أو ثلاثة أحرف تسقط في بعض تصاريف الفعل لغير علة تصريفية و المجرد عن الزيادة ينقسم إلى قسمين: ثلاثي و رباعي، و قد ذكر بأن الفعل المجرد لا ينقص عن ثلاثة أحرف ولا يزيد على أربعة.

1 محمد محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص36.

و **ماضي الثلاثي المجرد** له ثلاثة أبنية و يكون ثالثه مفتوحًا أبدًا و لفظًا و تقديرًا و المفتوح تقديرًا هو الفعل المعتل الآخر بالألف نحو(رَمَى، سَعَى) و المفتوح لفظًا هو الصحيح الآخر نحو(ضَرَبَ، و سَافَر) و يكون أول ماضي الثلاثي المجرد مفتوحًا أبدا لأنه لا يُبْدَأ بالساكن في العربية و **أبنية الماضي المجرد** ثلاثة هي:

- **البناء الأول: (فَعُلَ):**

بضم العين ولا يكون إلاَّ لازمًا مثل:(فَصُحَ، و فَرُتَ) و فَرُتَ مثل فَرُتَ الماء: أي عَذُبَ و هو فُرَات، يقول محمد محي الدين:«و سَرُعَ فهو سريعٌ، و شَجُعَ فهو شُجَاعٌ، و شَنُعَ فهو شَنِيعٌ، طَمُعَ فهو طَمِعٌ، و فَضُعَ فهو فَضِيعٌ)».[1]

- **و البناء الثاني:(فَعِلَ):**

بكسر العين و يجيء لازمًا و متعديًا، إلاَّ أنَّ لزومه أكثر من تعديه، و يجيء الأفعال الدالة على النعوت الملازمة و الأعراض و منها الأمراض، و مثال ما دَلَ على النعوت الملازمة:«ذَرِبَ لِسَانُه، و شَنِبَ ثَغْرُه، و بَلِجَ جبينه».[2]

و شَنِبَ من حدة الأنياب تراها كالمنشار، أو عذوبة في الأسنان، و بَلِجَ جَبِينَهُ لم يكن بين حاجبيه شعر، أمَّا ما دل على الأعراض و الأمراض مثل: جَرِبَ جَرْبًا، و خَزِرَتْ

1 محمد محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص55.

2 المصدر نفسه، ص57.

عينه: بمعنى صغرت، و خَرِسَ لسانه، و نمِصَ شعره بمعنى: رَقَ جدًا، و مَرِضَ، و خَجِلَ، و بَكِمَ، و حَشم، و هَرِمَ... و غيرها.

- أمَّا **البناء الثالث: (فَعَلَ):**

بفتح العين و هو أخف الأبنية يقول الكاتب:«و لهذا وضعوه للنعوت الملازمة و الأعراض و الأمراض و الألوان و استعملوه في جميع المعاني التي استعملوا فيها أخويه».[1]

و من دلالاته أنَّه يدل على الجمع و التفريق، فالجمع نحو:(حَشَدَ، و حَشَرَ، و جَمَعَ) أمَّا التفريق نحو:(بَذَرَ، و قسَّم).

و يدل على الإعطاء و المنع، فالإعطاء نحو:(مَنَحَ، و نَحَلَ، و وَهَبَ)، أماَّ المنع:(حَبَسَ، و مَنَعَ)، و الامتناع نحو:(أبَى، شَرَدَ، جَمَحَ)، و الإيذاء نحو:(لَسَعَ، لَدَغَ)، و الغلبة نحو(قَهَرَ، و مَلَكَ) و الدفع نحو(دَرَأَ، و دَفَعَ، و ذَادَ)، و غيرها الكثير من الدلالات.

أمَّا **الرباعي المجرد** فله بناء واحد و هو **(فَعْلَلَ)** بسكون عينه و فتح ما عَداهَا و يأتي **لازمًا و متعديًا** يقول الكاتب:«ولا شك أنَّ الرباعي ثقيل بالنسبة إلى الثلاثي لأنَّ كثرة الحروف تستدعي كلفة و مشقة لذلك قَلَّ استعمالهم للرباعي و لم يكن له إلاَّ بناءً واحدًا».[2]

1 محمد محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص62.

2 المصدر نفسه، ص65.

و من أمثلة ما جاء منه لازمًا: حَشْرَجَ: حَشْرَجَ عند الموت: أي غَرْغَر و ترددَ نفسه نَفَسَهُ، و دَرْبَخَ: أي طأطأ رأسه و مدَّ ظهره في ذلة و خضوع، و كَرْفَسَ: أي مشى مَشيَ المقيد، و قَرْفَط: أي تقارب خَطْوَهُ، و خَذْرف: أي أسْرعَ، و قَرْقَفَ: أي ارتعد، و خَرْبَقَ: خَرْبَقَ في مَشْيه أي أسرع، و عَمْلَق عَمْلَقَ في كلامه أي تعمق، و عَثْجَلَ: عَثْجَلَ الرجل أي ثقل عليه النهوض لمرض أو هرَم، و بَرْشَم: أي فَجِمَ و أظهَر الحزن، و بَرْطَم: أي عَبَس و جهد و انتفخ غضبًا، و خَضْرَمَ: أي لحن في كلامه، و مَيْمَن، مَيْمَنَ على الدعاء: أي قال آمين.

و ممَّا جاء منه متعديا: قَرْطَبُهُ: أي صَرَعَهُ، قَرْضَبَهُ: أي قَطَعَهُ، و خَرْفَجَهُ: أي أخذه أخذًا كثيرًا.

ننتقل الآن إلى **المزيد** فيه «و المزيد فيه نوعان: **مزيد الثلاثي** و **مزيد الرباعي**، فمزيد الثلاثي، إما مزيد بحرف واحد، و إمَّا مزيد بحرفين، و إمَّا مزيد بثلاثة أحرف، و مزيد الرباعي: إمَّا مزيد بحرف واحد، و إمَّا مزيد بحرفين، فتكون جملة أنواع المزيد فيه من الأفعال خمسة».[1]

**مزيد الثلاثي بحرف:** و له ثلاثة أبنية:

1 محمد محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص70.

- **البناء الأول: (أَفْعَلَ)**: بزيادة همزة قطع في أوله نحو(أَكْرَمَ)، و أَنْقَذَ، و أَقَامَ، و أَوْلَى، و أَعْطَى).
- **البناء الثاني: (فَعَّلَ)**: بزيادة حرف من جنس عينه فيُدَّغَمُ الحرفان نحو: (قَدَّمَ، و قَدَّرَ، و زَكَّى، و صَلى).
- **البناء الثالث: (فَاعَلَ)**: بزيادة ألف بين الفاء و العين نحو: (قَاتَل، و شَارَكَ، و دَافَعَ، و نَاضَلَ، و فَاخَرَ، و وَالى، و نَاجَى...)

**أمَّا مزيد الثلاثي بحرفين**: فله خمسة أبنية:

- **البناء الأول: (انْفَعَل)**: نحو: (انْكَسَر، انْفَتَح، و انْقَاذ، و انْدَاح، و انْمَحَى...).
- **البناء الثاني: (افْتَعَل)**: نحو(اجْتَمع، و اتَّصَلَ، و اتَّقَى، و اصْطَفى، و اضْطَرَب، و أظْلَمَ...).
- **البناء الثالث: (افعَّلَ)**: نحو(احْمَرَ، و ابْيَضَّ، و اسْوَدَّ...).
- **البناء الرابع: (تَفَاعَل)**: نحو(تَغَافَلَ، تجاهل، تعامى، توالى، تبايع...).
- **البناء الخامس: (تَفَعَّل)**: نحو(تَقَدَّمَ، و تَصَدَّقَ، و تَزَكَّى، و تَرَدَّى...).

و أمَّا **الثلاثي المزيد فيه بثلاثة أحرف**: فله أربعة أبنية:

- **البناء الأول(اسْتَفْعَل)**: نحو(اسْتَغْفَر، و اسْتَخْرَجَ، و اسْتَقَام، و اسْتَجَاد، و اسْتَرْضَى، و اسْتَغْشَى).

- **البناء الثاني: (افْعَوْعَلَ)**: نحو(اغْدَوْدَن، اغدَوْدَنَ الشعر أي طال، اعْشَوشَبَ، احْقَوْقَفَ: احْقَوْقَفَ الرمل و الهلال: صار أعوج، و اخْشَوْشَنَ، و احْلَوْلَى: أي اشتدت حلاوته، و اخْلَوْلَقَ: اخْلَوْلَقَتِ السماء أن تمطر: أي أوْشَكَتْ أن تمطر، اذْلَوْلَى: أي انطلق في استخفاء، و اعْرَوْرَى.
- **البناء الثالث: (افْعَوَّلَ)**: نحو اجْلوَّد: أسرع، و اعْلوَّط: تَعَلَّق بعنق البعير ليركبه.
- **البناء الرابع (افْعَالَ)**: نحو(احْمَارَّ، اصْفَارَّ، و اقطارَّ النَّبتُ: ولى و أخذ يَجِفُ، و ابهارَّ الليل: اشتدت ظُلْمَتُه، و ابهارَّ القمر: كَثُر ضوؤه).

«و كل هذه الأبنية ما عدا(اسْتَفْعَل) إنَّما تدل على قوة المعنى و زيادته عن أصله».[1]

و بالنسبة **للرباعي** فهو على فرعين: **الرباعي المزيد بحرف واحد** و **الرباعي المزيد بحرفين**، يقول الكاتب عن **الرباعي المزيد فيه بحرف واحد**:«له بناء واحد و هو(تَفَعْلَلَ) بزيادة التاء في أوله و يكون لمطاوعة(فَعْلَلَ) الرباعي المجرد المتعدي نحو:دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ و بَعْثَرْتُه فتَبَعْثَرَ، و دَعْفَقْتُ الماء تَدَعْفَقَ».[2]

أمَّا **الرباعي المزيد فيه بحرفين** فله بناءان:

- **الأول: (افْعَنْلَلَ)**: بزيادة همزة الوصل في أوله و النون بين عينيه و لامه الأولى.

1 محمد محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص81.

2 المصدر نفسه، ص84.

- **و البناء الثاني: (افْعَلَلَ)**: بزيادة همزة وصل في أوله و لام ثالثة في آخره و ذلك للمبالغة، مثل:(اشْمَعَلَّ، و يقال اشْمَعَلَّ في مشيه أي أسرع فيه و اطْمَأَنَّ، و اقْشَعَرَّ، و اشْمَأَزَّ.

**ننتقل الآن إلى المضارع**، و قد وضح الكاتب كيفية التصريف في المضارع إذ يقول:«و إذا أردت بناء المضارع وجب عليك أن تزيد على بناء الماضي الذي تريد جعله مضارعًا حرفًا من أحرف أربعة يجمعها قولك(أَنيتَ) أو(نأتي) أو (نأَيْتَ) و تسمى هذه الحروف حروف المضارعة».[1]

و كذلك بَيَّن كيفية بناء المضارع من الماضي الرباعي، و ذلك يكون بزيادة حرف المضارعة مضمونًا مثل:(يُدَحْرِجُ، و يُكَرِمُ).

و إن أردنا بناءه من ثلاثي أو خماسي أو سداسي نضيف حرف المضارعة مفتوحًا: يَنْصُرُ، يَضْرِبُ، يَفْتَحُ، يَتَعَلَمُ، يَتَقَاتَلُ، يَتَدَحْرَجُ...)

**أمَّا الباب الثاني** و المتعلق **بالصحيح و المعتل** ذكر فيه الكاتب أنَّ الفعل ينقسم إلى صحيح و معتل، **فالمعتل** هو ما كان أحد حروفه الأصلية من حروف العلة و هي ثلاثة(الألف و الواو و الياء) و يقول:«فقد يكون الفعل معتلا بالواو، نحو وَعَدَ، وَرَثَ، و وَأَل، و وَغَلَ، و وَنَى، و حَوِلَ، و سَرَو) و قد يكون معتلا بالياء نحو: يَسَر، و يَبِسَ، و

1 محمد محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص87.

يَئِسَ، و هَيِفَ، و رَضِي، و قَوِيَ، و جِيئَ و قد يكون معتلا بالألف، نحو(قال، و صام، و دام ، و باع، و مان، و شان، و دَعَا، و غَزَا، و زَكَا، و سَقَى، و رَمَى، و هوى) غير أنَّ هذه الألف لا تكون في الفعل أصلية، و إنَّما هي منقلبة عن واو أو ياء».[1]

أمَّا **الصحيح** هو ما خلا من أحرف العلة الثلاثة مثل:(كتب، و فَتَحَ، و جَلَسَ، و نَعِمَ، و رَهِبَ) كذلك يقول:«فتحصَّل لك أنَّ أنواع الفعل صحيحه و معتله ثمانية: سالم، و مهموز، و مضعف، و مثال، و أجوف، و ناقص، و لفيف مقرون، و لفيف مفروق».[2]

و **السالم** هو ما سلمت حروفه الأصلية من الهمز و التضعيف و حروف العلة أمَّا المضعف و هو نوعان: مضعف الثلاثي، و مضعف الرباعي، فمضعف الثلاثي: هو ما كانت عينه و لامه من جنس واحد، أمَّا المضعف الرباعي فهو الذي تكون فاؤه و لاَمُهُ من جنس، و عينه و لامه الثانية من جنس آخر مثل: (زَلْزَلَ، و دَمْدَمَ).

أمَّا **المهموز** فهو:«ما كان في مقابلة فائه، أو عينه، أو لامه همزٌ».[3] فمثلا:

- مهموز الفاء نحو: أخذ⟵ يَأْخذ، أمر⟵ يَأْمر، و أجر⟵ يَأْجر، و أكل⟵ يَأْكل.

1 محمد محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص136.

2 المصدر نفسه، ص138.

3 المصدر نفسه، ص151.

- أمَّا مهموز العين مثل: رأس⟵ يرأس، سأل⟵ يَسْأَل، دأب⟵ يدأب، و سَئِمَ⟵ يَسْأَمُ.
- أمَّا مهموز اللام مثل: سبأ⟵ يسبأ، خَجَأَهُ⟵ يَخْجَؤُهُ.

-أمَّا حكم المهموز بجميع أنواعه فيقول الشيخ محمد محي الدين:«حكم المهموز بجميع أنواعه كحكم السالم: لا يحذف منه شيء عند الاتصال بالضمائر و نحوها، و لا عند اشتقاق صيغة غير الماضي منه».[1]

ننتقل الآن إلى **الفعل المثال** و قد ذكره الشيخ في الفصل السادس و المثال هو ما كانت فاؤه حرف علة أي أن تكون واوًا أو ياء، بشرط أن لا تكون ألفًا، كما قال الكاتب:«و تكون فاؤه واوًا ، أو ياء، ولا يمكن أن تكون ألفًا، كما لا يمكن إعلال واوه أو يائه».[2]

و قد قسمه لـ: **المثال الواوي**، و **اليائي** و لكل منهما أبواب فالواوي له خمسة أبواب:

- **الباب الأول**: مثال(عَلِمَ- يَعْلَمُ)، مثل: وَجِعَ، وَجِلَ.
- **الباب الثاني**: مثال(كَرُمَ- يَكْرُمُ)، مثل: وَجُزَ، وَثُقَ.
- **الباب الثالث**: مثال(نَفَعَ- يَنْفَعُ)، مثل: ودع، وَقَعَ، وَهَبَ.
- **الباب الرابع**: مثال(حَسِبَ- يَحْسَب)، مثل: وَرِثَ، وَرِعَ.

1 محمد محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص152.

2 المصدر نفسه، ص156.

- **الباب الخامس:** مثال(ضَرَبَ- يَضْرِبُ)، مثل: وَعَدَ، وَجَبَ.

أمَّا **المثال اليائي**، فيرى الكاتب أنَّ أمثلته في العربية قليلة جدًا، و له أربعة أبواب:

- **الباب الأول:** مثال(عَلِمَ- يَعْلَمَ)، مثل: يَقِظَ، و يَقِنَ.
- **الباب الثاني:** مثال(نَفَعَ- يَنْفَعُ)، مثل يَفَعَ، يَنَعَ.
- **الباب الثالث:** مثال(نَصَرَ- يَنْصُر)، مثل: يَمَنَ.
- **الباب الرابع:** مثال(ضَرَبَ- يَضْرِب)، مثل: يَسَرَ.

و قد وضَّح محي الدين حكم المثال في الماضي و المضارع و الأمر، فحكمه في الماضي أن لا يعتل بأي نوع من أنواع الإعلال و أنواع الإعلال ثلاثة: إعلال بالقلب، إعلال بالسكون، و إعلال بالحذف.

أمَّا عن حكم مضارعه و أمره فيقول الكاتب:«أمَّا اليائي فمثل السالم لا يُحذف منه شيء، و لا يُعَل بأي نوع من أنواع الإعلال، و أمَّا الواوي فتحذف واوه من المضارع و الأمر وجوبًا...».[1]

1 محمد محي الدين الحميد، دروس التصريف، ص158.

ثم انتقل إلى **الفعل الأجوف** و هو ما كانت عينه حرفا من حروف العلة، و له أربعة أنواع و قد أوجزها الكاتب في قوله:«لأن عينه، إمَّا أن تكون واوًا، و إمَّا أن ياء، و كل منهما، إما أن تكون باقية على أصلها و إمَّا أن تقلب ألفًا».[1]

و قد قدَّم أمثلة لكل نوع:

- ما كانت عينه واو باقية على أصلها نحو: (حَوِلَ، عَوِرَ، قَاوَلَ).
- ما كان أصل عينه الواو و قلبت ألفًا: نحو(قَامَ، و صَامَ، و نَامَ).
- ما كانت عينه ياء باقية على أصلها: نحو(حَيِدَ، و صَيِدَ، و بَايَعَ).
- ما كانت أصل عينه ياء قلبت ألفًا: نحو(بَاعَ، و جَاعَ، و أَذَاعَ).

أمَّا عن أحكامه فهي ثلاثة: حكم ماضيه، حكم مضارعه، حكم أمره.

**فحكم ماضيه** قسمه إلى قسمين:

- **حكم ماضيه قبل اتصال الضمائر به.**
- **حكم ماضيه عند اتصال الضمائر به.**

**فقبل اتصال الضمائر به:**

1 محمد محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص161.

يرى بضرورة تصحيح عينه أي إبقاؤها على حالها واوًا كانت أو ياء، و قد حدد الحالات التي يجب فيها هذا الأمر: أن يكون على صيغة(فَعِلَ) مثل/ حَوِلَ فهو أَحْوَل، عَوِرَ فهو أعور، أو أن يكون على صيغة(فَاعَلَ) مثل: (حَاوَلَ، و بَايَعَ) أي في الواو و الياء، و أن يكون على صيغة(تَفَاعَل) مثل:(تَجَاوَلاَ، تَبَايعَا) أيضا إمَّا في الواو أو الياء.

كذلك أن يكون على صيغة **فَعَّلَ** بتشديد العين مثل:(عَوَّل، زَيَّنَ) و أيضا أن يكون على صيغة تَفَعَّلَ مثل:(تَسَوَّرَ، تَطَيَّبَ)، و قد وضَّحَ الكاتب هذا الأمر و استشهد بآيات من القرآن الكريم إذ قال:«و العلة هي علة السابق، قال الله تعالى:(إذْ تَسوَّروا المِحْرَاب) و قال سبحانه(و تَبَيَّنَ لَكُم كَيْفَ فَعَلْنَا بِهم)».[1]

**أمَّا عن حكم ماضيه عند اتصال الضمائر به:**

يجب فيها التصحيح و لا يحذف منها شيء سواء أكان الضمير ساكنًا أم متحركًا، مثال ذلك: غَيِدَتْ- حَوِلَتْ، غَيِدَا- حَوِلاَ، غَيَدُوا- حَوِلُوا، و بالنسبة للصيغ التي يجب فيها الإعلال: فإن أسندت إلى ضمير ساكن تبقى على حالها: بَاعَا، قَالاَ، أجَابَا، أجَابُوا، أهَابُوا.

أمَّا إن أسندت إلى ضمير متحرك فيجب هنا حذف العين، مثل:(ابْتَعْتُ، أَجَبْتُ، اسْتَفَدْتُ)، أمَّا حكم مضارعه«لا يتغير فيه شيء بأي نوع من أنواع التغيير».[2]

1 محمد محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص163.

2 المصدر نفسه، ص167.

و مثال ذلك: حَوِرَ – يَحُورُ، نَاوَلَ– يُنَاوِلُ، بَايَعَ– يُبَايِعُ.

**و المضارع:**إذا وجب فيه الإعلال فإنه يعتل أيضا، و هو على ثلاثة أنواع:

- **النوع الأول:** بصيغة(انْفَعَلَ– و افْتَعَلَ) مثل:انْدَاح⟵ يَنْدَاح، انْقَادَ⟵ يَنْقَادُ.
- **النوع الثاني:** يعتل بالنقل مثل: باعَ يبيع، قال يقول.
- **النوع الثالث:** يعتل بالنقل و القلب معًا من صيغة(أَفْعَلَ– و اسْتَفْعل) مثل: أقام⟵ يقيم، استقام⟵ يستقيم.

**أمَّا حكم أمره** فهو على قسمين، و قد جمعهما الكاتب في قوله:«و الأمر من الأجوف الذي تصح عينه في الماضي و المضارع مثل الأمر من السالم فتقول: أَغْيَدْ، و بَيَّن، و الأمر من الأجوف الذي يعتل عين ماضيه و مضارعه يجب حذف عينه ما لم يتصل بضمير ساكن».[1]

**ننتقل إلى الفعل الناقص،** و قد عرف الناقص بقوله:«ما كانت لامه حرف عله، و تكون اللام واوًا أو ياء، و لا تكون ألفا إلا منقلبة عن واو أو ياء».[2]

كما تحدَّث عن أنواعه و هي ستة:

- **النوع الأول:** الواو الأصلية الباقية مثل: (بَذُوَ، رَخُوَ، سَرُو)

1 محمد محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص169.

2 المصدر نفسه، ص171.

- **النوع الثاني:** أصل لامه الواو و قد انقلبت ياء مثل:(حظيَ- حَفِيَ- حلِيَ).
- **النوع الثالث:** أصل لامه الواو و قد انقلبت ألفًا مثل: سَمَا، دَعَا، غَزا.
- **النوع الرابع:** الياء الأصلية مثل: (رَقِيَ- زَكِيَ، صَغِي).
- **النوع الخامس:** أصل لامه الياء و قد انقلبت واوًا مثل:(نَهُوَ) و يؤكد الكاتب أنه لا يوجد في اللغة العربية من هذا النوع، إلا هذه الكلمة.
- **النوع السادس:** أصل لامه الياء و انقلبت ألفًا:(رَمَى- كَفَى).

**و للفعل الناقص خمسة أوجه أو حالات**، و هي:

- **الوجه الأول:** مثال(ضَرَبَ- يَضْرِبُ) نحو:(مَرَى- يمري، فَلَى- يفلي).
- **الوجه الثاني:** مثال(نَصَرَ- يَنْصُرُ) نحو:(دَعَا- يَدْعُو، سَمَا- يَسْمُو).
- **الوجه الثالث:** مثال(فَتَحَ- يَفْتَحُ) نحو:(نحا- يَنْحَى، طَغَى- يَطْغَى).
- **الوجه الرابع:** مثال(كَرُمَ- يَكْرُمُ)، نحو:(رَخُوَ- يَرْخُو، سَرُوَ- يَسْرُو).
- **الوجه الخامس:** مثال(عَلِمَ- يَعْلَم) نحو:(خَفِيَ- يَخْفَى، رضي- يَرْضَى).

و قد خصَّصَ **الفصل التاسع لـ اللفيف المفروق و أحكامه:**

و **اللفيف المفروق** هو ما كانت فاؤه و لامه حرفين من حروف العلة، يقول الكاتب:«و تقع فاؤه واوًا في كلمات كثيرة و لم نجد منه ما فاؤه ياء إلاَّ قولهم(يَدَى)».[1]

1 محمد محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص182.

**و له ثلاثة أوجه:**

- **الأول:** مثال(ضرب- يَضْرِبُ) مثل:(وَعَى- يَعِي، وَنَى- يَني، وَهَى- يَهي).
- **الثاني:** مثال(عَلِمَ- يَعْلَمُ) مثل(جِيَ- يَوْجَى).
- **الثالث:** مثال(حَسِبَ- يَحْسَبُ) مثل(وَلِيَ- يَلِي، وَرِيَ- يَرِي).

**و أمَّا عن حكمه** فيقول محي الدين:«يعامل اللفيف المفروق من جهة فائه معاملة المثال، و من جهة لامه معاملة الناقص».[1]

تثبت فاؤه في المضارع و الأمر إذا كانت واوًا و العين مكسورة مثل:(وَعَى- يَعِي، و وَنَى- يَنِي، وَهَى- يَهِي).

و بالنسبة لـ **اللفيف المقرون** فهو ما كانت عينه و لامه حرفين من أحرف العلة، «و ليس فيه ما عينه ياء و لامه واو أصلا، و ليس فيه ما عينه ياء و لامه ياء إلا كلمتين هما(حَيِي، وَعِي) و ليس فيه ما عينه واو و لامه واو باقية على حالها أصلا».[2]

**و أنواعه خمسة:**

- **النوع الأول:** ما كانت عينه واو و لامه واو، و قد انقلبت ألفًا مثل:(حَوَى- عَوَى- غوى).

---

1 محمد محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص183.

2 المصدر نفسه، ص186.

- **النوع الثاني:** ما كانت عينه واو، و لامه واو و قد انقلبت ياء، نحو:(غَوِيَ، قَوِيَ).
- **النوع الثالث:** ما كانت عينه واو، و لامه ياء باقية على حالها مثل:(دَوِيَ، ذَوِيَ، رَوِيَ).
- **النوع الرابع:** ما كانت عينه واو، ولامه ياء وقد انقلبت ألفًا مثل:(أَوَى، حَوَى).
- **النوع الخامس:** ما كانت عينه ياء و لامه ياء باقية على حالها مثل(حَيَ، وعَيَ).

**و له وجهان هما:**

- **الوجه الأول:** مثال(ضَرَبَ، يَضْرِبُ) مثل(عَوَى- حَوَى).
- **الوجه الثاني:** مثال(عَلِمَ- يَعْلَمُ) مثل(غَوِيَ- قَوِيَ).

**و عن حكمه** يقول الكاتب«أمَّا عينه فلا يجوز فيها الإعلال بأي نوع من أنواعه، و لو وُجِدَ السَّبب الموجب للإعلال، بل تُعَامَلُ معاملة عين الصحيح فتبقى على حالها، أمَّا لامه فتأخذ حكم الناقص بلا فرق».[1]

و قد ذكر السَّبب الذي يمنع من إعلال العين و هو أنه إذا حدث الإعلال يلزم اجتماع إعلالين في حرفين متجاورين في الكلمة الواحدة، و هذا لا يجوز، ثم يواصل قوله:«فَوَفَرُوا العين، و أبقوها صحيحة ليتمكنوا من إعلال اللام».[2]

1 محمد محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص186.

2 المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

ننتقل الآن إلى **الجامد و المشتق** يقول الكاتب:«ينقسم الفعل من حيث تعلق معناه بالزمان و عدمه إلى قسمين: **جامد و مشتق**».[1]

**فالجامد:** هو الذي يدل على معنى مجرد من الزمان، أمَّا المتصرف فهو ما دل على الحدث مقترنا بزمن فيقبل لذلك التصرف، و يكون لكل زمن صيغة، و يكون لذلك التصرف من صيغة إلى أخرى لاختلاف الأزمنة.

**و للجامد ثلاثة أنواع:**

- **الأول:** أن يكون ملازمًا لصيغة الماضي مثل(عَسَى- تبارك- ليس) و كل أنواع المدح و الذم.
- **الثاني:** أن يلازم صيغة الأمر، مثل(هَاتِ- تَعَالَ- هَبْ).
- **الثالث:** أن يلازم صيغة المضارع مثل(يَهِيطُ) بمعنى(يَصيحُ- و يَضِجُ).

**أمَّا المتصرف،** فهو نوعان:

- **الأول:** ما يكون تام التصرف، و يكون في الماضي و المضارع و الأمر مثل:(نَصَرَ- يَنْصُرُ- انْصُرْ) و كل الأفعال.
- **الثاني:** ما يكون ناقص التصرف، و أيضا فيه نوعان:

1 محمد محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف ، ص206.

**الأول:** ما كان في الماضي و المضارع مثل:(كاد- يكاد، أَوْشَكَ- يُوشِكُ، مَا بَرَحَ- مَايَبْرَحُ، مازال- مايزال، ماانفك- ما ينفك).

**الثاني:** ما كان في المضارع و الأمر مثل:(يَذَرُ- و ذَرْ، يَدَعُ- و دَعْ).

ثم انتقل الكاتب إلى **تقسيم الفعل إلى المبني للمعلوم و المبني للمجهول**، و فيه ثلاثة فصول: **فالفصل الأول:** في **بيانهما و ذكر مواضعهما**، يقول الكاتب:«و اعلم أنَّ كل فعل يجوز لك أن تنسبه إلى فاعله، متعديًا كان أو لازمًا، و ليس كل فعل يسوغ لك أن تبنيه للمجهول بل يختص جواز ذلك بأن يكون الفعل متعديا، فإن كان لازمًا لم يجز إلاَّ مع الظروف، أو الجار و المجرور، أو المصدر، و قد تَكَفَّل علم النحو ببيان ذلك على أكمل وجه».[1]

أمَّا **الفصل الثاني:** في **صياغة المبني للمجهول:** و ذكر هذا الأمر في: الماضي السالم، الأجوف، إسناد الأجوف المجهول الضمير، المضعف، المضارع، المضارع الأجوف، الأمر.

و بالنسبة **للماضي السالم**، ذكر الكاتب أنه إذا كان الفعل السالم في الماضي، يُضَمُّ أوله و يُكْسَرُ ما قبل آخره مثل:(فُهِمَ الدَرْسُ- حُفِظَ- كُتِبَ) و يُضَمُ أوله و ثانيه إن ابتدئ بتاء مزيدة مثل:(تُعُلِّمَ العلم- تُصُدِّقَ بدينار).

1 محمد محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص210.

و يُضَم مع أوله ثالثه إن كان مبدوءًا بهمزة وصل مزيدة مثل:(انْطُلِقَ بمحمد- و اجْتُمِعَ في الحجرة- و اسْتُخْرِجَ المعدن).

و أمَّا إن كانت ثانيه و ثالثه ألفًا زائدة، فتقلب واوًا مثل:(قَاتَل- ضَارَب) تُصبح(قُوتِلَ- ضُورِبَ) و في(تَقَاتَلَ- و تَضَارب) تصبح:(تُقُوتِلَ- تُضُورِبَ).

أمَّا **الأجوف** فإن كان يجب فيه التصحيح، فيكون حكمه كحكم السالم. و في الإعلال يقول الكاتب:«و إن كان مما يجب فيه الإعلال فأكثر العرب يجعل عينه ياء خالصة مكسورًا ما قبلها، سواء أكان أصلها الياء أم لم يكن».[1]

و مثال ذلك:(قال، صام، باع) تصبح(قِيلَ، صِيمَ، بِيعَ).

ثم يواصل قوله:«و أصل(قِيلَ) مثلا:(قُوِلَ) نقلت حركة الواو إلى القاف بعد سَلْبِ حركتها، فصار(قِوْلَ)، ثم قلبت الواو ياء، لسكونها إثر كسرة فصار(قِيلَ)، ففي هذا المثال و نحوه إعلال بالنقل و إعلال بالقلب».[2]

ثم عن **إسناد الأجوف المجهول الضمير**، فلإسناده: تحذف عينه ثم ننظر:«إذا كان مما تُضَمُ فاؤه عند البناء للمعلوم كسرتها هنا فرقًا بين الصيغتين، و إن كان مما تكسر فاؤه عند البناء ضممتها هنا كذلك نحو:(ضَامَ، و سَامَ، و خَافَ) تقول فيهن عند البناء

1 محمد محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص211.

2 المصدر نفسه، ص212.

للمعلوم(ضِمْتُ، سُمْتُ، خِفْتُ) و تقول فيهن عند البناء للمجهول:(ضُمْتُ- سمتُ- خُفْتُ)».[1]

و قد وضَّح الكاتب معنى قوله(فإذا كان مما تُضم فاؤه عند البناء للمعلوم) و معنى ذلك أن يكون واويًا من باب(نَصَر).

و عن قوله(إنَّمَا تكسر فاؤه عند البناء للمعلوم) إذا كان واويا من باب(عَلِمَ) أو كان يائيًا من باب(ضَرَبَ).

و بالنسبة **للمضعف** فإن كان المبني للمجهول مضعفًا ففي هذا تَضُم العرب فاؤه مثل:(مُدَّ الحبل و شُدَّ).

ثم ننتقل إلى **المضارع** و قد اختصره الكاتب في قوله:«و إن كان الفعل الذي تريد بناءه للمجهول مضارعًا سالمًا ضممت أوله، و فتحت ما قبل آخره، تقول يُنْصَرُ، و يُكْرَمُ، و يُتَعَلَّمُ، و يُسْتَغْفَرُ».[2]

أمَّا إذا كان **المضارع أجوف** قلبت عينه ألفًا لانفتاح ما قبلها بعد نقل حركتها إلى ما قبلها مثل:(يُقَالُ، يُبَاعُ، يُسْتَتَابُ).

1 محمد محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص213.

2 المصدر نفسه، ص214.

«فالأصل في (يُقَالُ) مثلا(يُقْوَلُ) نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها فصار(يُقَوْلُ) ثم يقال: تحركت الواو بحسب الأصل و انفتح ما قبلها بحسب الآن، فقلبت ألفًا فصار(يُقَالُ) ففيه الإعلال بالنقل ثم الإعلال بالقلب، و ذلك جِدُّ ظاهر».[1]

أما **الأمر**: ففعل الأمر لا يبنى للمجهول، و إذا أردنا الأمر من فعل مبني للمجهول فلابد أن نأتي بالمضارع المبني للمجهول مسبوقًا بلام الأمر مثل:(ليُحْفظ الدرسُ، و ليُلْتَفت إلى الواجب).

يقول الكاتب:«إنَّما امتنع مجيء الأمر من المبني للمجهول لسببين الأول: أنَّ الأمر لا يكون إلاَّ للمخاطب و المبني للمجهول غائب، الثاني: أنك على أية صورة فرضت مجيئه فلا بد من الإلباس بحالة أخرى».[2]

إذن من خلال ما قُدِّمَ يمكننا القول أنَّ كتاب دروس التصريف يعتبر من أهم الكتب في علم الصرف و التي لا غنى عنها لأي دارس للغة العربية، ولا ينبغي لأي شخص يريد تعلم قواعد التصريف أو تعليمها أن يغفل عن قراءته حيث يتضمن الكتاب جميع القواعد اللازمة لدراسة اللغة العربية بشكل صحيح و منهجي، و من المعلوم أن دروس الكتاب كثيرة جدًا و ما ذكرته هو أبرز القضايا فقط.

1 محمد محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص214.

2 المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

كما يتميز الكتاب بأسلوب مبسط و واضح في الشرح حيث يتضمن العديد من الأمثلة و التمارين التطبيقية التي كان لها الدور الفعَّال في فهم المواضيع بسهولة و إتقانها في التطبيق.

## 5- نماذج من التمارين و التطبيقات التي ضمنها محمد محي الدين عبد الحميد في كتابه دروس التصريف:

## نموذج

زِنِ الكلمات الآتية :

أسلوب ، ألندد ، كاهِل ، قَذال ، جَبان ، يَحْمُوم ، إمّعَةٌ ، عِجَنٌّ ، عُتُلٌّ ، حَوَرْوَرٌ ، عَنْسَل ، زَيْنَب ، صَنَوْبَر ، فِرْدَوْس ، عَنْدَليب ، زِنَةٌ ، أَبٌ ، شَفَةٌ ، يَخَافُ ، عِصِيٌّ ، يَبِيعُ ، قَلُوٌّ ، مِيقَاتٌ ، مِيقَاةٌ .

### الجواب

| الكلمة | الميزان | الكلمة | الميزان | الكلمة | الميزان |
|---|---|---|---|---|---|
| أسلوب | أفعول | عُتُلٌّ | فُعُلٌّ | أبٌ | أفعٌ |
| ألندد | أفنعل | حَوَرْوَر | فَعَلْعَل | شَفَة | فَعَة |
| كاهِل | فاعِل | عَنْسَلٌ | فَنْعل | يَخَافُ | يَفعَلُ |
| قَذَال | فَعَال | زَيْنَبُ | فَيْعَل | عِصِيٌّ | فِعِولٌ |
| جَبَان | فَعَال | صَنَوْبَر | فَعَوْل | يبيع | يَفْعِلُ |
| يَحْمُوم | يَفعُول | فِرْدَوْس | فِعْلَوْل | قَلُوٌّ | فَعُولٌ |
| إمّعَة | فِعْلَةٌ | عَنْدَلِيبٌ | فَعْلَلِيل | ميقات | مِفعَالٌ |
| عِجَنٌّ | مِفعَل | زِنَة | عِلَةٌ | ميقاة | مِفْعَلَةٌ |

## نموذج

(١) زِنِ الأفعال الآتية ، وبين أنواعها تفصيلا من حيث الزيادة والتجرد ، وبين المعنى الذى يدل عليه كل منها بصيغته ، وهى :

أَخْلَفْتُ خالداً ، أَنْتَجَتِ الخيلُ ، أَحَرَّتِ الإبلُ ، أَخَفْتُ علياً ، قَطَّعَ ، خَطَّأْتُهُ ، رَعَّيْتُه ، نَافَرْتُه ، تَعَارَجْتُ ، اسْتَعْفَيْتُه ، اسْتَثْقَلْتُهُ ، اسْتَضْرَبَ العَسَلُ ، اجْتَوَرْنَا ، احْلَوْلَى ، تَصَعْرَرَ ، جَفَبْ ، اشْمَأَزَّ .

(٢) صُغْ على مثال « افتعل » من الأفعال الآتية ، ثم خذ المضارع والأمر مما تصوغه ؛ وهى :

وهب ، وعد ، وقى ، نصر ، ذهب ، ذكر .

(٣) صُغْ من الأفعال الآتية على مثال « تفاعل » وهى :

باع ، قتل ، غفل ، نام .

الجواب

| الفعل | وزنه | نوعه | المعنى الذى يدل عليه بواسطة صيغته |
|---|---|---|---|
| أخلف | أفعل | ثلاثى مزيد بواحد | المصادفة ، أى وجدته مُخْلِفاً |
| أنتج | » | » » » | الحينونة ، أى : حان نِتاجها |
| أحرّ | » | » » » | الصيرورة ، أى : صارت حرّاراً ، أى : عطاشاً |
| أخفتُ | أفلتُ | ثلاثى مزيد بواحد وقد حذفت عينه | التعدية ، أى : صيرته خائفاً |
| قطّع | فعّل | ثلاثى مزيد بواحد | التكثير |
| خطّأته | فعّلته | » » » | نسبة المفعول لأصل الفعل ، أى : نسبته إلى الخطأ |
| رعّيته | فعّلته | » » » | اختصار حكاية المركب ، أى : قلت له : « رعاك الله » |
| نافرته | فاعلته | » » » | المفاعلة |
| تعارجتُ | تفاعلت | ثلاثى مزيد باثنين | التكلف |
| استعفيته | استفعلته | ثلاثى مزيد بثلاثة | الطلب ، أى : طلبت منه العفو |
| استثقلته | » | » » » | المصادفة ، أى وجدته ثقيلا |
| اسْتَضْرب | استفعل | » » » | التحول ، أى صار ضرباً |
| اجتورنا | افتعلنا | » » باثنين | التشارك |
| احلولى | افعوعل | » » بثلاثة | المبالغة وقوة المعنى |
| تصعرر | تفعلل | رباعى مزيد بواحد | المطاوعة |
| جَعْبَى | فَعْلَى | ملحق مزيد بواحد | يدل على مايدل عليه ثلاثيه |
| اشمأز | افعلّ | رباعى مزيد باثنين | المبالغة |

(٢)

| الفعل | صورة افتعل منه | المضارع | الأمر |
|---|---|---|---|
| وَهَبَ | اتَّهَبَ | يَتَّهِبُ | اِتَّهِبْ |
| وَعَدَ | اتَّعَدَ | يَتَّعِدُ | اِتَّعِدْ |
| وَقَى | اتَّقَى | يَتَّقِي | اِتَّقِ |
| نَصَرَ | انْتَصَرَ | يَنْتَصِرُ | اِنْتَصِرْ |
| ذَهَبَ | اذَّهَبَ | يَذَّهِبُ | اِذَّهِبْ |
| ذَكَرَ | ادَّكَرَ | يَدَّكِرُ | اِدَّكِرْ |

(٣)

| الفعل | صورة تفاعل منه | المضارع | الأمر |
|---|---|---|---|
| بَاعَ | تَبَايَعَ | يَتَبَايَعُ | تَبَايَعْ |
| قَتَلَ | تَقَاتَلَ | يَتَقَاتَلُ | تَقَاتَلْ |
| غَفَلَ | تَغَافَلَ | يَتَغَافَلُ | تَغَافَلْ |
| نَامَ | تَنَاوَمَ | يَتَنَاوَمُ | تَنَاوَمْ |

## نموذج

صغ المضارع والأمر من الأفعال الآتية ، ثم أسند ما تصوغه إلى : ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة ، ونون النسوة ، وبيِّن بعد ذلك ما حدث فى كل كلمة من الإعلال ، وزِنْ كل كلمة مع الضمائر ، وهاك الكلمات :

سَرَى سَرُوَ سَارَ

## الجواب

أولا : اشتقاق المضارع والأمر ، وإسنادهما للضمائر :

| الفعل | المصوغ منه | الإسناد للألف | الإسناد للواو | الإسناد للياء | الإسناد للنون |
|---|---|---|---|---|---|
| سرى | يَسْرِى | يَسْرِيَانِ | * يَسْرُونَ | * تَسْرِينَ | يَسْرِينَ |
| | اِسْرِ | اِسْرِيَا | اِسْرُوا | * اِسْرِى | اِسْرِينَ |
| سَرُوَ | يَسْرُو | يَسْرُوَانِ | * يَسْرُونَ | * تَسْرِينَ | يَسْرُونَ |
| | اُسْرُ | اُسْرُوَا | اُسْرُوا | * اِسْرِى | اُسْرُونَ |
| سَارَ | يَسِيرُ | يَسِيرَانِ | يَسِيرُونَ | تَسِيرِينَ | يَسِرْنَ |
| | سِرْ | سِيرَا | سِيرُوا | سِيرِى | سِرْنَ |

* يلاحظ فى الأفعال التى وضع بجانبها العلامة أنه قد اتحد فى الإسناد إلى واو الجماعة لفظ الفعلين « يسرُو ، ويسرِى » وهما وأمرهما كذلك ، عند الإسناد لياء المؤنثة المخاطبة ولكن سيظهر لنا الفرق قريبا .

ثانياً : وزن الأفعال بعد الإسناد إلى الضمائر :

| المسند للألف | ميزانه | المسند للواو | ميزانه |
|---|---|---|---|
| يَسْرِيَانِ | يَفْعِلاَنِ | يَسْرُونَ | يَفْعُونَ |
| اِسْرِيَا | اِفْعِلاَ | اِسْرُوا | اِفْعُوا |
| يَسْرُوَانِ | يَفْعُلاَنِ | يَسْرُونَ | يَفْعُونَ |
| اُسْرُوَا | اُفْعُلاَ | اُسْرُوا | اُفْعُوا |
| يَسِيرَانِ | يَفْعِلاَنِ | يسيرون | يَفْعِلُونَ |
| سِيرَا | فِعْلاَ | سِيرُوا | فِعْلُوا |

| المسند للياء | ميزانه | المسند للنون | ميزانه |
|---|---|---|---|
| تَسْرِينَ | تَفْعِينَ | يَسْرِينَ | يَفْعِلْنَ |
| اِسْرِي | اِفْعِي | اِسْرِينَ | اِفْعِلْنَ |
| تَسْرِينَ | تَفْعِينَ | يَسْرُونَ | يَفْعُلْنَ |
| اِسْرِي | اِفْعِي | اُسْرُونَ | اُفْعُلْنَ |
| تَسِيرِينَ | تَفْعِلِينَ | يَسِرْنَ | يَفْعِلْنَ |
| سِيرِي | فِعْلِي | سِرْنَ | فِلْنَ |

ثالثاً : بيان الإعلال الذي حدث في هذه الأفعال .

(١) قبل الإسناد إلى الضمائر البارزة .

أما في مضارع « سَرُوَ وسَرِيَ » فاستثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت ، وأصلها « يَسْرُوُ ، ويَسْرِيُ » مثل ينصر و يضرب ، وأما في أمرها فقد حذفت اللام لبناء الأمر حينئذٍ على حذف حرف العلة .

وأما في مضارع « سار » فقد نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ، وأصله

## ثانيًا: تكملة في تصريف الأفعال:

### 1- نبذة عن كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك الذي حققه محمد محي الدين عبد الحميد، ثم نبذة عن التكملة التي أضافها:

يعدُّ كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك من أهم الكتب التي تشرح قواعد النحو و الصرف، و يتضمن الكتاب شرحًا مفصلاً لألفية ابن مالك الشهيرة في النحو و هو من أهم المصادر في هذا المجال، و نجد أيضا في الكتاب تعليقات و تفسيرات و شروحات لابن عقيل على القواعد التي ذكرها ابن مالك، و جاء هذا الكتاب في أربعة أجزاء، و قد قام محمد محي الدين بتحقيقه بطريقة شاملة و دقيقة فيقول الكاتب:«و بعد، فقد كمل بتوفيق الله و حسن تأييده ما وفقنا الله له من تحقيق مباحث و شرح شواهد شرح الخلاصة الألفية لقاضي القضاة بهاء الدين ابن عقيل شرحًا موجزًا على قدر ما يحتاج إليه المبتدئون».[1]

و قد أضاف محمد محي الدين كثيرًا لهذا الكتاب و سَمَّى تلك الإضافات بـ(منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل)، فكان كلما حقق كتابًا أو شرحه يضع كتابًا يليه لتلك الإضافات و يطلق عليه عناوين، و قد ذكر هذا الأمر **محمد رجب البيومي** في كتابه

1 ابن عقيل المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة- مصر، ط20، 1400هـ=1980م، ج4، (خاتمة الشارح المحقق)، ص255.

**النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين** حين قال:«و إذا كانت كتب النحو أخذت تتكر طبعاتها بتوالي السنوات، فإن المحقق أخذ يتسع في تعليقاته شيئًا فشيئًا، حتى رأى بعد عدة طبعات أن يستقل عمله بعناوين خاصة كأن يقول في كتاب القطر و معه(سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى) و أن يقول في كتاب الشذور و معه(منتهى الأرب بتحقيق شذور الذهب) و أن يقول في كتاب ابن عقيل و معه(منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل) و هكذا في كل ما كتب من تحقيقات نحوية».[1]

و **التكملة** التي أضافها ضمن كتابه**(منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل)** و جاءت في سِتة و سِتون صفحة(66) ذكر فيها قواعد تصريف الأفعال بأسلوب واضح بعيد عن التعقيد، و قدَّم فيها الأمثلة و البراهين، و جاءت موجزة، و تميز أسلوب الكاتب في هذه التكملة بالاختصار و الإيجاز على عكس ما جاء في كتاب دروس التصريف الذي تحدث فيه بإسهاب و شرح مفصل، حيث يقول **محمد محي الدين:**«و عَمِلْتُهَا لقارئي شرح بهاء الدين ابن عقيل حين حققت مباحثه، و شرحت شواهده، و تركتُ تفصيل القول و الإسهاب فيه لكتابي دروس التصريف الذي صنفته لطلاب كلية اللغة العربية في الجامع الأزهر، فقد

1 محمد رجب البيومي، النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، ص127.

أودعته أكثر ما تفرق في كتب الفن بأسلوب بديع، و نظام أنيق، و تحقيق بارع و من الله أستمد المعونة و هو حسبي و به أعتصم».[1]

## 2- محتواها:

تضمنت هذه التكملة خمسة أبواب، و كل باب يحتوي على عدة فصول و هذه الأبواب هي:

- **الباب الأول:** في المجرد و المزيد.
- **الباب الثاني:** في الصحيح و المعتل.
- **الباب الثالث:** في اشتقاق صيغتي المضارع و الأمر.
- **الباب الرابع:** في وجوه تصرف الأفعال مع الضمائر.
- **الباب الخامس:** في تقسيم الفعل إلى مؤكد و غير مؤكد.

و بما أنَّني تحدثت عمّا جاء في **البابين الأول** و **الثاني** في **الجزء السابق** و المتعلق بـ **كتاب دروس التصريف**، فسأنتقل مباشرة إلى **الباب الثالث: في اشتقاق صيغتي المضارع و الأمر**: ففيه فصلان:

**الأول:** في أحكام عامة، **و الثاني:** في أحكام تخص بعض الأنواع.

1 محمد محي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، (تكملة في تصريف الأفعال)، دار التراث، القاهرة- مصر، ط20، 1400هـ=1980م،(مقدمة المؤلف)، ص258.

**فالفصل الأول:**

ذكر فيه الكاتب أن صيغة المضارع تشتق من الماضي بزيادة حرف من أحرف المضارعة في أوله لتدل: على التكلم أو الخطاب أو الغيبة، وهذه الحروف مجموعة في قول:(أَنَيْتَ)، (نَأَيْتَ)، (نَأْتِي).

و يقول الكاتب:«ثم إن كان الماضي على أربعة أحرف سواء أكان كلهن أصولاً نحو: دَحْرَج، أم كان بعضهن زائد نحو: قدَّم و أكْرَم، وجب أن يكون حرف المضارعة مضمومًا، تقول: يُدَحْرِجُ، يُقَدِّمُ، يُكْرِمُ، يُقَاتِلُ».[1]

و لكن إن كان **الماضي** على ثلاثة أحرف مثل: ضَرَبَ- نَصَرَ- عَلِمَ، أو خمسة أحرف مثل: تَدَحْرَجَ- و انْطَلَقَ، أو ستة أحرف مثل: اسْتَغْفَرَ- اقْعَنْدَدَ، فيجب في هذه الحالة أن يكون حرف المضارعة مفتوحًا مثل:(يَضْرِبُ- يَنْصر)، (يتدحرج- ينطلق)، (يَسْتَغْفِرُ- يَقْعَنْدِدُ).

أمَّا عن حركة الحرف الذي قبل الآخر فهي الكسرة، في **المضارع الرباعي** نحو:(يُكْرِمُ، يُقَدِّمُ، يُقَاتِلُ).

و إن كانت في **مضارع الخماسي أو السداسي** إذ كان الماضي مبدوءًا بهمزة وصل مثل:(انطلق- اجتمع- استخرج)، فتقول في المضارع:(ينطلق- يجتمع- يستخرج).

1 محمد محي الدين عبد الحميد، تكملة في تصريف الأفعال، ص311.

و إن ابتدئ ماضي الخماسي بتاء زائدة مثل:(تقدم- تقاتل- تدحرج) فتقول في المضارع(يتقدم- يتقاتل- يتدحرج).

أمَّا في **الأمر**، فيقول الكاتب:«و يؤخذ الأمر من المضارع، بعد حذف حرف المضارعة من أوله، ثم إن كان ما بعد حرف المضارعة متحركًا، نحو: يتعلم، يتشاور، يصوم، يبيع، تركت الباقي على حاله، إلاَّ أنك تحذف عين الأجوف للتخلص من التقاء الساكنين فتقول: تعَلَّمْ، تَشَارَكْ، صُمْ، و بِعْ».[1]

و إذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا مثل:(يَكْتُبُ- يَعْلَمُ- يَضْرِبُ). فنجلب همزة وصل لكي تمكننا من النطق بالساكن، و هذه الهمزة يجب كسرها نحو:(اكْتب- اعْلم- اضْرِب).

أمَّا **الفصل الثاني** فعنونه بـ: **أحكام تخص بعض الأنواع**، و هي سبعة أحكام:

- **الحكم الأول**: حذف همزة(رأى) في المضارع و الأمر تصبح:(يرى- ره) كذلك تحذف الهمزة من:(أخذ- أكل) في الأمر تصبح:(خُذْ- كُلْ).
- **الحكم الثاني**: وجوب إدغام ماضي المضعف الثلاثي و مضارعه غير المجزوم بالسكون مثل:(شدَّ- يَشُدُّ، مَدَّ- يَمُدَّ، فَرَّ- يَفِرُّ).

1 محمد محي الدين عبد الحميد، تكملة في تصريف الأفعال، ص312.

و لكن ذكر محمد محي الدين هنا، أنه إذا اتصل بهما ضمير رفع متحرك، كنون النسوة، فيجب الفك نحو: الفاطمات شدَدْن و يَشْدُدْنَ، و مدَدْنَ و يَمْدُدْنَ، فَرَرْنَ- يَفْرِرْنَ.

و بالنسبة **للأمر** و **المضارع المجزوم**، فيقول الكاتب:«يجوز فيهما الفك و الإدغام، تقول: اشْدُدْ ولا تَشْدُدْ، و إن شئت قلت: شُدَّ ولا تَشُدَّ».[1]

- **الحكم الثالث:** وجوب حذف فاء المثال الثلاثي من مضارعه و أمره و ذلك بشرطين: الأول: أن الفاء واوًا، و الثاني: أن يكون المضارع مكسور العين مثلا:(وَعَدَ- وَرِثَ) تصبح:(يَعِدُ- يَرِثُ، وَعِدَ- وَرِثَ).
- **الحكم الرابع:** وجوب حذف عين الأجوف من مضارعه المجزوم بالسكون و من أمره المبني على السكون مثلا في:(قال- باع- خاف) تصبح:(لم يَقُلْ- لم يَبِعْ- لم يَخَفْ)، (قُلْ- بِعْ- خَفْ).
- **الحكم الخامس:** حذف لام الناقص و اللفيف المقرون من مضارعه المجزوم و أمره مثل:(خَشِي- رَضِيَ- سَرُوَ)، تصبح في المضارع المجزوم(لم يخش- لم يَرْضَ- لم يَسْرُ) و في الأمر(اخْش- ارْضَ- و اسْرُ).
- **الحكم السادس:** و هذا الحكم يخص اللفيف المفروق و يقول الكاتب:«يعامل اللفيف المفروق من جهة فائه معاملة المثال، و من جهة لامه معاملة الناقص، فيبقى أمره على حرف واحد، فيجب إلحاق هاء السكت به فتقول في الأمر(وقى، و

1 محمد محي الدين عبد الحميد، تكملة في تصريف الأفعال، ص313.

وفى، و ونى، و ودى، و ولى، و وعى)، (قِهْ، و فِهْ، و نِهْ، و دِهْ، و لِهْ، و عِهْ)».[1]

- **الحكم السابع:** وجوب حذف الهمزة الزائدة من مضارع الفعل الذي يكون على صيغة(أَفْعَلَ) مثل: أَكْرَمَ- أَبْقَى- أَوْعَدَ، و تحذف أيضا من الأمر و من اسم الفاعل و المفعول منه فتصبح في المضارع:(يُكْرِمُ- يُبْقِي- يُوعِدُ)، و في الأمر:(أَكْرِمْ، أَبْقِ، أَوْعِدْ)، و في اسم الفاعل:(مُكْرِمٌ، مُبْقٍ، مُوعِدٌ)، و في المفعول:(مُكْرَمٌ- مُبْقًى- مُوعَدٌ).

ثم انْتَقَلَ إلى **الباب الرابع: في تصريف الفعل بأنواعه الثلاثة مع الضمائر** و ذكرها بطريقة موجزة، **فالماضي** إذا اتصلت به ضمائر الرفع يتصرف لثلاثة عشر وجهًا: وجهان للمتكلم هما:(نَصرْتُ- نَصَرْنَا)، و خمسة أوجه للمخاطب، و هي:(نَصرْتَ- نَصَرْتِ- نَصَرْتُمَا- نَصَرْتُمْ- نَصَرْتُنَ).

و ستة أوجه للغائب: هي:(نَصَرَ- نَصَرَتْ- نَصَرَا- نَصَرُوا- نَصَرْنَ).

و بالنسبة **للمضارع** كذلك له ثلاثة عشر وجهًا: اثنان للمتكلم هما:(انْصُرُ- نَنْصُرُ)، و خمسة للمخاطب:(تَنْصُرُ- تَنْصُرِينَ- تَنْصُرَانِ- تَنْصُرُونَ- تَنْصُرْنَ)، و ستة أوجه للغائب:(يَنْصُرُ مُحَمَّدُ- و تَنْصُرُ هِنْدٌ- و يَنْصُرَانِ- و يَنْصُرُونَ- يَنْصُرْنَ)

1 محمد محي الدين عبد الحميد، تكملة في تصريف الأفعال، ص314.

أمَّا **الأمر** فله خمسة أوجه بأنه لا يكون إلا للمخاطب:انْصُرْ- انْصُرِي- انْصُرَا- انْصُروا- انْصُرْنَ.

و **الباب الخامس و الأخير** خصصه لـ **تقسيم الفعل إلى مؤكد و غير مؤكد** و جاء في فصلين: الفصل الأول عنونه بـ: في بيان ما يجوز تأكيده و ما يجب، و ما يمتنع، وضَّحَ الكاتب في هذا الفصل أنه لتوكيد الفعل في اللغة العربية نونان، الأولى نون مشددة، و الثانية: نون ساكنة، كما ذكر **أن ليس كل فعل يجوز تأكيده** و لخص هذا الأمر في ثلاثة أنواع:

- **النوع الأول:** مالا يجوز تأكيده أصلاً و هو الماضي و ذلك لأنه لا يتفق مع النون التي تدل على الاستقبال.
- **النوع الثاني:** ما يجوز تأكيده دائما و هو الأمر و ذلك لأنه محدد للاستقبال.
- **النوع الثالث:** ما يجوز تأكيده أحيانا و أحيانا أخرى لا يجوز تأكيده و هو المضارع.

و قد ذكر **الحالات التي يجوز فيها تأكيده:**

- **الحالة الأولى:** أن يقع شرطًا بعد (إنْ) الشرطية المدغمة في(إمَّا) الزائدة مثل:(إمَّا تَجْتَهِدَنَّ فَأبشِرْ بحسن النتيجة).

- **الحالة الثانية:** أن يقع بعد أداة طلب مثل:(لَتَجْتَهِدَنَّ، و هلاَّ تَعُودَنَّ صديقك المريض).
- **الحالة الثالثة:** أن يكون منفيا بـ(لاَ) مثل:(لاَ يَلْعَبَنَّ الكسول و هو يظن في اللعب خيرًا).

أمَّا عن **الحالات التي يجب فيها توكيده** فقد لخصها محمد محي الدين في قوله:«فإذا لم يكن مستقبلاً، أو لم يكن مثْبتًا، أو كان مفصولاً من اللام بفاصل امتنع توكيده».[1]

و انتقل بعد ذلك إلى **الفصل** الثاني من الباب الخامس الذي جاء بعنوان: **في أحكام آخر الفعل المؤكد**، قال الكاتب:«الفعل الذي تريد تأكيده إمَّا أن يكون صحيح الآخر و ذلك يشمل: السالم، و المهموز، و المضعف، و المثال، و الأجوف، و إمَّا أن يكون معتل الآخر و هو يشمل: الناقص و اللفيف، بنوعيه ثم المعتل إمَّا أن يكون معتلاً بالألف أو الواو أو الياء».[2]

و إن كان الفعل مسندًا إلى الألف، تحذف نون الرفع إذا كان مرفوعًا، و نون التوكيد تكون مكسورة نحو: لتَجْتَهِدَانِّ، لتدعُوَانِّ، لتَطْوِيانِّ.

1 محمد محي الدين عبد الحميد، تكملة في تصريف الأفعال، ص318.

2 المصدر نفسه، ص319.

أمَّا إن كان الفعل مسندًا إلى واو فتحذف نون الرفع إن كان مرفوعًا و إذا كان الفعل صحيح الآخر تحذف واو الجماعة و يضم ما قبلها:(لتَجْتَهدُنَّ، و اجتهدُنَّ).

و إن كان مسندًا إلى ياء المخاطبة، فتحذف هنا نون الرفع أيضًا إن كان مرفوعًا.

و إذا كان الفعل صحيح الآخر، تحذف ياء المخاطبة، و تبقي على كسر ما قبلها مثل:(لتجتهدَنَّ يا فاطمة، اجْتَهدنَّ).

و أمَّا إن كان معتلاً بالألف فنبقي ياء المخاطبة مفتوحًا ما قبلها و نكسر الياء مثل:(لَتَرْضَينَّ، و ارْضَينَّ).

و إن كان الفعل معتل الآخر بالواو أو الياء فنحذف مع آخره ياء المخاطبة و نكسر ما قبلها مثل:(لَتَدْعِنَّ، و لَتَطْوِنَّ- و ادْعِنَّ، و اطْوِنَّ).

ثم يقول الكاتب:«و إن كان الفعل مسندًا إلى نون جماعة الإناث جئت بألف فارقة بين النونين: نون النسوة، و نون التوكيد الثقيلة و كسرت نون التوكيد، تقول:لِتَكْتُبْنَانِّ، و اكْتُبْنَانِّ و لتَرْضَيْنَانِّ، و ارْضَينَانِّ، و لتَدْعُونَانِّ، و ادْعُونَانِّ، و لتَطْوِينَانِّ و اطْوِيْنَانِّ».[1]

إذن كان هذا فيما يخص الفصل الثاني، و الذي تطرقنا فيه لتجليات الدرس الصرفي في أعمال محمد محي الدين عبد الحميد، و ذلك من خلال كتابه دروس التصريف، و تكملة في تصريف الأفعال، و هذه التكملة التي أضافها الشيخ أفادت الكثير من الطلبة و

1 محمد محي الدين عبد الحميد، تكملة في تصريف الأفعال، ص321.

الباحثين و القراء، خاصة قراء شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، و الملاحظ لأسلوب الكاتب هنا يجد أنه ابتعد كثيرا عن ذكر الاختلافات في الآراء إلاَّ نادرًا، و كتبها بأسلوب بسيط سهل واضح و بعيد عن الغموض، إذ يقول محمد محي الدين:«و قد تَمَّ ما أَرَدْنَا أن نُذَيِّلَ به شرح بهاء الدين ابن عقيل على الألفية، و من أحكام الأفعال و أنواعها على وجه التفصيل، من غير ذكر للخلافات إلاَّ في القليل النادر، و قد علَّلْنا للمسائل في هوامش هذه الزيادات تعليلات قريبة واضحة».[1]

1 محمد محي الدين عبد الحميد، تكملة في تصريف الأفعال، ص323.

# خاتمة

**في الختام يمكننا أن نعرض أهم النتائج التي توصلنا إليه:**

- علم الصرف علم دقيق جدًا و ينبغي دراسته، فهو ضابط و ميزان العربية و به يعرف الصحيح من الخطأ.
- يُعَدُّ الدرس الصرفي من الدروس الأساسية، و هو فرع من فروع الدرس اللغوي، يتضمن كيفية بناء الكلمات، و قواعد تصريف الأفعال و الاستخدام الصحيح للأزمنة و الأوضاع اللغوية المختلفة.
- قدَّم الشيخ محمد محي الدين في كتابه(دروس التصريف) في قسمه الأول: في المقدمات و تصريف الأفعال، جميع المبادئ الصرفية و القواعد المتعلقة بالتصريف.
- تناول فيه القضايا و المبادئ الصرفية بأسلوب بسيط و واضح، كما ضَمَّنَ كتابه بنماذج و تمارين لتسهل استيعاب تلك الدروس.
- يمكن اعتبار كتاب(دروس التصريف) من المراجع الأساسية في علم الصرف و التي يُنْصَحُ بها لكل دَارِس و مُدَرِّس.
- جاء القسم الأول من كتاب دروس التصريف بعنوان: في المقدمات و تصريف الأفعال في جزئين الجزء الأول تحدث فيه عن مبادئ علم الصرف و الجزء الثاني في تصريف الأفعال تناول فيه قواعد التصريف في الأزمنة المختلفة: الماضي، المضارع، الأمر، بشكل معمق و مفصل.
- أضاف الشيخ محمد محي الدين تكملة لكتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.

- تضمنت التكملة قواعد تصريف الأفعال، و جاءت في ستة أبواب نذكر منها: في اشتقاق صيغتي المضارع و الأمر، في تقسيم الفعل إلى مؤكد و غير مؤكد.
- أعماله و جهوده التي قدمها أسهمت في الحفاظ على التراث اللغوي العربي و نَفْض الغبار عنه و إخراجه في أجمل صورة.
- تميز أسلوبه بالوضوح و التيسير لأن أعماله كانت موجهة لطلبة العلم.
- لم يكن شيخنا –رحمه الله– نحويا فقط، بل كان فقيهًا أيضا، لذلك فهو لغوي و أديب و فقيه و محقق بارع.
- للشيخ محمد محي الدين مؤلفات عديدة، لكن عدد الكتب التي حققها و شرحها فاق الكتب التي ألفها، لذا فهو محقق من الدرجة الأولى.

# قائمة المصادر و المراجع

**أولاً: المصادر:**

1. محمد محي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، (تكملة في تصريف الأفعال)، دار التراث، القاهرة- مصر، ط20، 1400هـ=1980م،(مقدمة المؤلف).

- دروس التصريف، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د.ط)، 1417هـ=1995م.

- مبادئ دروس العربية، دار نور المكتبات، جدة-المملكة العربية السعودية، ط2، 1421هـ=2001.

- آراء العلماء في حلق و تقصير اللحية، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت-لبنان، ط1، 2002.

**ثانيًا: المراجع:**

1. أحمد حسن كحيل، التبيان في تصريف الأسماء، دار أصداء المجتمع للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، ط6، 1432هـ=2011م.

2. أحمد الحملاوي، شذى العرف في فن الصرف، دار الكيان للطباعة و النشر و التوزيع، الرياض- السعودية، (د.ط)،(د.ت).

3. أمين علي السيد، في علم الصرف، دار المعارف، القاهرة-مصر، ط2، 1972.

4. ابن جني، المنصف شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق: ابراهيم مصطفى، عبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، جزء1، ط1، 1373هـ=1954م

5. ابن جني، التصريف الملوكي، تحقيق: ديزيره سقال، دار الفكر العربي، بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ=1998م.

6. ابن حيان الأندلسي، المبدع في التصريف، تحقيق: عبد الحميد السيِّد طلب، مكتبة دار العروبة للنشر و التوزيع، الصفاة- الكويت، ط1، 1402هـ=1982م.

7. حاتم صالح الضامن، الصرف، مركز جمعية الماجد للثقافة و التراث، كلية الدراسات الإسلامية و العربية، دبي- الإمارات،(د.ط)، (د.ت).

8. خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد- العراق، ط1، 1385هـ=1965م.

9. السيوطي، سبب وضع علم العربية، تحقيق: مروان العطية، دار الهجرة، دمشق- سوريا، ط1، 1409هـ=1988م.

10. رضي الدين الاسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن- محمد الزفزاف-محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ج1، (د.ط)، 1402هـ=1982م.

11. سميرة حيدا، علم الصرف، لبنات و أسس، جامعة محمد الأول، وجدة- المغرب، ط1، 1436هـ=2015م.

12. الصادق الغرياني، تحقيق نصوص التراث في القديم و الحديث، دار ابن حزم للطباعة و النشر، بيروت-لبنان، ط1، 1427هـ=2006م.

13. طه الراوي، تاريخ علوم اللغة العربية، مطبعة الرشيد، بغداد– العراق، ط1، 1319هـ=1949م.

14. عبد السلام محمد هارون، تحقيق النصوص و نشرها، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، ط7، 1418هـ=1998م.

15. عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت– لبنان، (د.ط)، (د.ت).

16. ابن عصفور الأشبيلي، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوه، دار المعرفة، بيروت–لبنان، ط1، 1407هـ=1987م، ج1.

17. عبد اللطيف محمد الخطيب، مختصر الخطيب في علم التصريف، مكتبة دار العروبة للنشر و التوزيع، الصفاة–الكويت، ط1، 1429هـ=2008م.

18. عبد القادر بن مصطفى المغربي، الاشتقاق و التعريب، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة و النشر، القاهرة–مصر، ط2، 1366هـ=1947م.

19. ابن عقيل المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة– مصر، ط20، 1400هـ=1980م، ج4، (خاتمة الشارح المحقق).

20. فاضل صالح السامرائي، الصرف العربي أحكام و معانٍ، دار ابن كثير، دمشق– سوريا، ط1، 1434هـ=2013م.

21. قدامة بن جعفر، جواهر الألفاظ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1405هـ=1985م.

22. ابن القبيصي، التتمة في التصريف، تحقيق: محسن بن سالم العميري، مكتبة لسان العرب، مكة–السعودية، ط1، 1414هـ=1993م.

23. كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم و الجديد، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة–مصر، 2005، (د.ط).

24. محمد عبد المنعم خفاجي، علي علي صبح، الأزهر في ألف عام، المكتبة الأزهرية للتراث، ط3، ج4.

25. محمود محمد الطناجي، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي مع محاضرة عن التصحيف و التحريف، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1405هـ=1984م.

26. محمد رجب البيومي، النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، دار القلم، دمشق–سوريا، ط1، 1415هـ=1995م، ج2.

27. مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية للطباعة و النشر، صيدا–بيروت، ط3، 1414هـ=1994م.

28. محمد سلمان ياقوت، الصرف التعليمي و التطبيق في القرآن الكريم، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط1، 1420هـ=1999م.

29. محمد عبد الخالق عضيمة، المغني في تصريف الأفعال و يليه كتاب اللباب من تصريف الأفعال، دار الحديث، القاهرة–مصر، ط2، 1420هـ=1999م.

30. ابن هشام الأنصاري المصري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة–مصر، (د–ط)، (د–ت).

31. يحي وهيب الجبوري، منهج البحث و تحقيق النصوص، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 1993.

32. ياسين الحافظ، إتحاف الطرف في علم الصرف، دار العصماء، دمشق–سوريا، ط1، 1481هـ=1996م.

**ثالثًا: المعاجم و القواميس:**

1. أحمد بن محمد علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة– مصر، ط2، (د–ت).

2. ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر العربي، 1972، ج3.

3. الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق: أنس محمد الشامي و زكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة– مصر، 2008، (د–ط).

4. ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، دار صادر، بيروت– لبنان، (د–ط)، مجلد 9.

**رابعًا: المجلات:**

1. حافظ محمد أبرار الله، منهجية الاشتقاق في اللغة العربية، مجلة البصيرة، العدد1.
2. غنية زغبيب، البدايات الأولى لعلم الصرف، و تداخله مع علم النحو، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، ميلة –الجزائر، مجلد7، العدد1، جوان 2021.
3. فاطمة دحاجي، صفية بن عطة، المستوى الصرفي في الدرس اللساني عند ابن جني، مجلة «نتائج الفكر» الصادرة عن معهد الآداب و اللغات، المركز الجامعي صالحي أحمد النعامة، الجزائر، مجلد6، العدد1، السنة 2022.

# فهرس الموضوعات

مقدمة.....أ

مدخل.....6

الفصل الأول: علم الصرف.....16

أولاً: مفهومه.....17

1-تعريف علم الصرف لغة.....17

2-التصريف اصطلاحا.....18

3-تعريف الدرس الصرفي.....23

ثانيًا: نشأته.....23

ثالثًا: واضعه.....26

رابعًا: ميدانه.....30

خامسًا: أهميته.....32

سادسًا: فروعه.....36

1- الميزان الصرفي.....37

2- الاشتقاق.....40

الفصل الثاني: تجليات الدرس الصرفي في أعمال محمد محي الدين عبد الحميد.....46

أولاً: كتاب دروس التصريف.....47

1- نبذة عن الكتاب.....47

2- منهجه في الكتاب.....50

3- محتوى الكتاب.....51

4- أبرز القضايا الصرفية الواردة في الكتاب.....53
5- نماذج من التمارين و التطبيقات التي ضمنها محمد محي الدين عبد الحميد في كتابه دروس التصريف:.....80

ثانيًا: تكملة في تصريف الأفعال.....87

1- نبذة عن كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك الذي حققه محمد محي الدين عبد الحميد، ثم نبذة عن التكملة التي أضافها.....87
2- محتواها.....89

خاتمة.....98

قائمة المصادر و المراجع.....100

**ملخص:**

**لقد شكل علم الصرف محورًا هامًا في الدراسات اللغوية بصفة عامة و في اللغة العربية بصفة خاصة، و قد اهتم به علماء اللغة العربية في القديم و الحديث، لما له من أهمية بالغة، لذلك جاء هذا البحث بعنوان: الدرس الصرفي في أعمال محمد محي الدين عبد الحميد تناولت فيه أعماله المتعلقة بعلم الصرف، و هي كتاب دروس التصريف، و تكملة في تصريف الأفعال، تطرقت فيها لأبرز القضايا الصرفية، و تتضمن: مقدمة و مدخلاً و فصلين، و بطبيعة الحال خاتمة رصدت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.**

**الكلمات المفتاحية: الدرس الصرفي- علم الصرف- محمد محي الدين عبد الحميد**

***ABSTRACT***

**Morphology has formed an important focus in linguistic studies in general and in the Arabic language in particular.**

**Arabic scholars, both ancient and modern, have paid attention to it, bacause of its great importance.**

**Therefore, this research came under the title : The Morphology lesson in the Works of –Muhammed Mohiuddin Abd al-Hamid, in which it dealt with His works related to the science of morphology, which is the book : Lessons of Conjugation.**

**The study dealt with the most prominent morphological issues, and the research includes : an introduction, and two chapters. And : of course, the conclusion monitored the most important findings.**

**Keywords : morphological lesson, morphology- Muhammed Mohiuddin Abd al-Hamid**